

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على
رسوله سيدنا محمد وآله وصحبه المعينين

وبعد فإني لك يا من رزقتنا تقالے الاتصاف بالعدل والانصاف بطبع الرسالة

بديعة الاعزة والاشرا

بجواز العمل بخبر التمسر

التي هي خير تبة بالقبول والاعتراف دلائل التحقيق بالاحاف

في السنة الثالثة والعشرين بعد الالف
في ثمان مئة من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلاة وبركة

باہتمام منشی میراں بخش بنو
رفقاء عام سٹیم پریس لاہور میں چھپا

مربع دور
راخان میرزا
۱۲۶
۱۲۷
۱۲۸
۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵
۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد لا حد الفخر والحمد على ما من علينا من نعمه لم يلد
 أم الدهر مثله ولا يلد من الأزل إلى الأبد بعثه نبيا و آدم من الروح
 الحمد اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه صلوة لا تحصى ولا
 تحصى التي لا غاية لها ولا عدد وسلاما لا يحصره أحد ولا يحيطه عدو
 وبعد فيقول المعترف بذنبه الراجي من ربه عفو الخطايا والزرل
 من غنم سابقة العمل أبو المعاصي أحمد بن محمد بن الحسين الحنفى تجاوز الله
 تعالى عن سيئاته وأكرمه بقضاء حاجاته ابن سوناما الفقيه وال
 المفتي زين محمد أو خله الله تعالى البر الرحيم بمنه العظيم ولطفه العظيم
 في جنة النعيم هذه رسالة عجايب نافعة التائب الله جل جلاله سما
 بهدية الأعمدة والأشرف بجزء العمل بحسن
 التلخيص بعثني على تاليفها وتوقع حادثة في هذه السنة
 العاشرة والخمسين بعد ألف وثمانمائة من الهجرة

على
 النظام
 سليمان
 ١٢

عماد

السبوة على صاحبها الف الف صلوة ونخبة وذلك سنة
 يسي بهلال رمضان في بلادنا ليلة السبت وصام الناس
 من يوم السبت فلما جاء يوم السبت التاسع والعشرون
 منه تراءى الناس بهلال الفطر وكثروا بكثته فلم ييسر في بلدنا
 ذيرة غزبان رويت لاحاطة السحاب بالسحاب فاصبحنا يوم الاحد
 صائمين ظانين انه يوم الثلثين فاذا بلغ الخبر اني الي يانه قد ربي
 الهلال واليوم يوم العيد واكل الحلال من مدينة تونس
 المتقدمة من حضرة من هو ممدوح كابر الافاق مجمع مكارم
 الاخلاق حسن الاسم والصفات رب الفضائل
 والكرامات مقدمة الكرام الامام عبد قود اولي الحمد والمجاهد
 ذوالشرف الباقع والفضل الشايع الدر الا انه النفيد
 العقدر الا انه الفريد كيف الفقر امل العشر بلاء
 عيش تحت ظل جنابه تجر الخطا بديا ومن عداك يات صدقا
 انك لي الحب اعلى النسب فهو الذي كاسمه محمود اعني قبله اهل
 المحاج مخذومنا وساطعنا الحاج الشيخ محمود والتوسوي ص
 الحلة الحني والملق السوي الشعار حليفة ملك الافاق سطوة
 والحق كان مداه ايسر لكاحي مجوم حول وزاد العالمون كما
 ترمي ايج بيت الله معتز كما وسادف الرشيد سنة كل محتش
 قد كان في ظلمات الغي منه كما اكرم الله تعالى العالمين
 بلسم صفة العلية وحله لا شفاع العاكفين على سدة
 السنية فاضلت اناسا عتد قانه لازالت النوار معارفه
 مدى الالائم لامة واهمار غوارف ابد الدهر سا طبة
 يحتاج بعلمه وفراط خرمه وفضله وتيقظته في الامور الدينية
 والاحكام الشرعية ولا يقضي بشئ ذلك ما لم يثبت عنده

حسب آباءى ان برادوں
 سے توصف ہے جو زمانے
 میں نیک بلکہ اخلاق کے مالک
 خوبصورت نام والے، اچھی
 صفات والے، فضائل کو کراچی
 کچھ میں برتری حاصل کرنے والے
 بزرگی و کرم کی پانگی والے
 بزرگی و ماضی تعریف
 لوگوں کے دھماکہ بلند
 شرافت والے، موتیوں
 کی طرح اعلیٰ صفت و نسب
 کی فضیلت رکھنے والے۔
 سنو وہ نخبة عقیقہ
 والے، سنو وہ فقر و
 کو دنیا دینے والے اور مافوق
 کو آرام دینے میں کتنا پس
 تو اس کے زیر سایہ
 زندگی گزار جو خطا کو
 اپنے پیروں سے جہاں کرے والے۔ اور کون ہے جو اس سے دشمنی رکھے تو لے
 آئے دوست۔
 جو پاکیزہ حب والا اعلیٰ نسب والا ہو۔ اوہ حکام صفت محمود ہے جو

الاكفوار النهار فلذلك بلغ خبره سببه اليقين والاعتبار ثم
 عرض على مفتي بلدتنا فانظر هو ايضا وافقنا الاخسرين
 بالافطار اذا الا ان البعض من العوام الذين كل
 ربنا عنهم اللجاج والعناد وبل سنا عنهم الاخراف عن منج
 الرش وتمرروا وتخلفوا وتقوموا بامور تصلفوا ان بجز السفراني
 ليس معتبر ولا في اليقين له اثر منهم من قال لاحتمال المحل
 والافتعال ومنهم لداخلة السفار في المايسال ومنهم لعدم
 الشهادة ومنهم لعدم الكثرة والزيادة ومنهم لان قاضي البلدة
 لم يفتروا ولم يامرهم بالافطار ومنهم لغير ذلك من الاعذار
 ولم يفتي البعض على ذلك القدر بل كما يروان لم يقدر
 فزاد اليوم على والاكار وانما اختار ما اختار فزعى منه ان الحق
 معه ولبس بازمه فصرفت جعنان الفلم الى تحرير المسئلة
 على سبيل الاقتصاد وسرحت عيون النظر الى
 اثبات المطالب بما عليه الاعتقاد ومع الى تمشت
 الحال وضيق السبال وزعم السلال والبليبل ما
 كان في طوق وسعى ان اكون فارسا في مضمار التاليف
 اورا القضا الخيل في ميدان الترميف الا ان الهمة وعسلو
 الهمة تتيج الاعباح وتفرج الازمنة وتخل العقد والامور
 الهمة فجاءت فجأة بما لا مزيد عليه فاجده كله يعو والس
 على ما بلغ من المقاصد قايمة بها وذلك من المحاسن ما خيتها
 ولقد استفسرت اشياء كثيرة المسودة من معتمد
 تلك البلدة عن جميع ما يتعلق بذلك من الرأين وكيتهم
 وكيفية رؤيتهم وتزكيتهم فاجبرت بما حاصله ان

على
 الزماني
 من التوفيق
 بالافطار
 بالافطار
 بالافطار

والافطار
 والافطار
 والافطار

زيارت كرنه والول كاجله به هم اكمه فادم اور فربا سرداريس اور ده فخرت خواجہ محمود

سبعة رجال مقيمي الصلوة صامئي رمضان جاءوا
وشهدوا انهم راوا الهلال بالايقان وافتي المفتيون بالاف
فطار للمسلمين لما وجدوهم عدوا لصالحين صاقلين و
متفق اللفظ في الشهادة على وفق القاعدة وذلك كله
تجاه الحضرتين الخليفتين النيرين الازهرين القميين البدرين
الشمسين قبله الخلائق ولعنتهم رضي الله تعالى عنهم وارضاهم عنا
ابنينا وسلمان الزمان (افاض علينا سجال لطفه العلم وشفه
فيناني يوم القيام) قرئ عيني مولانا الحافظ الشيخ محمد موسى
وتخذ منا الحاج الشيخ محمد ولازالا لمجاين لطوائف الانام ومرجع
المخاض والعوام وحسين الاسلام بالبنى وآله عليهم السلام
الصلوة والسلام (شعر) وهذا دعاء لا يرد لانه لا اصلاح احصاف
البرايثا لثام الناس وافتي بالافطار وامضيا الحكم الشرعي
بعد رعاية ما يستحسنه الشرع في القضاء والامضاء واخر الى
بعض البلا وبذلك الافتاء انتهى وليس الغرض من هذا
التأليف ان اكون من عدا المؤمنين او يشتر ذكرى في
العالمين بل المقصود امضاء الحكم الشرعي مرصاة للهدى
التعليم والتحقيق في امر من الدين لوجه الكريم والى الله
التضرع في ان ينفع به الذين غرضهم تحصيل الحق المبين لا
تصور الباطل بصورة اليقين والعمرى ان من هو
كذلك كالبريت الاحمر بل اشد واندر فلقه غلب على
الطبع الله ووفاء الحد والحسد ولكن الخطاب لاهل
العدل والاضاف واما عصبة التعصب والاعتصاف
وكافة التعصب واطراف فلما كلام معهم ولا خلاف فيها انا

مختصين

اشترى في المقصود بعون الله الملك المعبود واقول وهو
 سبحانه ولي التوفيق وببده ازمته التحقيق ان الموجب للصوم
 او الفطر او غير ذلك من الاحكام الشرعية المتعلقة بالالهة انما
 هو العلم بروية الهلال لا غير ولا حاجة لنا في هذا المقام في
 اثبات هذه المقدمة الا الى ان قال سبحانه وتعالى شانه
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه فغيبه اشارة الى ان الصوم و
 الفطر يعتبر بروية الهلال وهو الذي يطلق عليه اسم الشهر سواء
 كان تسعة وعشرين يوما او ثلثين كالملة على ما في بعض التفاسير
 وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم
 صوموا الروية و افطروا الروية قال اعني غلبكم
 الشهر فاكموا العدة وفي لفظ فعدوا ثلثين اخرجه البخاري
 وسلم والناسي من حديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه
 وفي الباب اخبار اخر كثيرة ايضا ذكره السيوطي في الدر المنثور
 في التفسير المأثور فلذلك نطوى الشيخ عن اثباتها
 بنزير على ذلك حذرنا من الاطالة في تلك الرسالة لكنه
 لما لم يكف هذا القدر فيما نحن بصدده بالتم نظير ان المراد بالعلم
 هو ما اذا تميز في البيان ونقول انه قال في الاشياء
 والنظائر واما اكبر الراي وغالب الظن فهو الطرف الرابع
 اذا اخذ به القلب وهو المعتمد عند الفقهاء كما ذكره اللامشي
 في اصوله ثم قال وغالب الظن عندهم بلحق باليقين
 وهو الذي يتبين عليه الاحكام يعرف ذلك من تصديق الامم
 الاله ابصر حوا في توافق الوضوء بان الغالب كما لتحقيق وهو
 حوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على

ظنه وقع انتهى وصرح صاحب الدر المختار رحمه الله بان المراد
 بالعلم غلبة الظن وهو العلم الشرعي حيث وقع العلم في قول المتن
 وقبل بلا غلبة جميع عظيم يقع العلم بالشرعي وقال وهو اى
 العلم الشرعي غلبة الظن وقال العلامة الشامي رحمه الله
 لانه اى غلبة الظن العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى اليقين
 قص عليه في المنافع وغاية البيان ابن كمال ومثله
 في البحر عن الفقه وكذا في المعراج وقال القهستاني فلا
 يشترط خبر اليقين الناشئ من التواتر كما اشير اليه
 في المصنفات لكن كلام الشرح مشير اليه اه و مراده شرح
 صدر الشريعة فانه قال اجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم
 ويحكم العقل بعدم توأطهم على الكذب اه وتبعه في الدرر
 ورواه ابن كمال حيث ذكر في منهواته اخطا صدر الشريعة
 حيث زعم ان المعتبر منها العلم بمعنى اليقين انتهى وقوله
 من ذلك ان الحجة الموجبة للعمل هي غلبة الظن وسلكوا
 ايضا بتدليل على ذلك من الروايات الاخر فتيقن به لك
 ولا تحفظ فاما كون الخبر التلغرافي مفيد لغلبة الظن
 فبهنا انوار ثلثت تبين عليها صدق واعتباره فيجب القطع
 او غلبة الظن بوجود كل منها للعمل به وخصول غلبة الظن
 منه وافادته اياها احد ما انه عين بالخبر وان لا يتطرق
 فيه الزيادة والتقصان وتاثيرها انه من عند
 هذا ومن قبله لا من غيره الذي يعمد الجعل والافتعال قصدا
 لفساد في الدين او لامر اخر غير ذلك وتأثيرها انه صادق
 مطابق للواقع فالاول لا شك في تحققه والقطع بوجوده

المخبر

فانه عليه مدار السلطنة اية كانت اى فى تبليغ الاوامر
السلطانية التى لا بد من اجبار ولاة الامصار البعيدة و
البلدان النائية بحيث يهجز البريد والتدابير الاخر لا يعاينها
واعلاهم بها سر يعاينة السرعة وتولا ذلك لا خسر
النظام وقد يضرب بالسلطان ايضا وكذا فيما احتل لمصلحة
الرحايا والتحصيل المحاصل عن البرايا كالبريد والبوسطة والركوب
على مائتين الحديد وكذا فى الحفومات والقضايا التى تنس
الحاجة فيها احيانا الى مثل بند الجبر والضا عليه مدار
التجارة والبرج فيها والامن من الخسران وجميع مضراتها
التي تحصل من جهلهم بأسعار عروصها فى الامصار من الخا
والغلاء وغير ذلك لمن الامور المهمة للباعين والساكنين
فبالجملة انه عليه اليقين والاعتماد ولا طريق فيه لما يعم
هو خلافة والكل فى ذلك له كثير من التجارب ولا عرفة
بالناور وخلافه والثانى ايضا كالأول فان امكان ان
يخبر به احد من الملاحدة بعنهم الله علاصة لا يعلم ذلك
لاجل الاختلال فى الدين وتأييم المسلمين بافاد الصوم لكونه
اضعف ساقط عن رجة الاعتبار على انه لا يخفى احد
على مثل تلك المفردة العظمى ولا يتجاسر لاقامة تلك الطامة
الكبرى مع العلم بتشد ولاة الزمان فى التعزيرات كالخبر
والغرامة وغير ذلك جناء لجعل والتزويرات واما حواجز
وقوعه وتعمده من المسلم فغير مسلم وان بعض الظن انهم
فاياك واياك ان تأثم والثالث انك فى التحقيق والاضاف
فيه التفتيش اى الكان المخبر من يتباطون باستقامة

سنة

من عند

طبعمهم في تحقيق الامور سيما فيما يتعلق بالشرع والدين
 ويكون بحيث لا يتكفى في شيء على مجرد الاجتهاد بل لا بد من
 او لم يحصل له القطع من طرق كثيرة بذرايع عديدة قوية
 حرية بالقبول فيقبل قطعا سواء قضى بذلك عالما انه كيف
 يحكم به الشرع ومتى تقضى او عالما بفتوى المفتي بعد
 سماعه ما هو مدار فتواه او اذ اتى به اعلم يقضى ولم يفت الا ان
 من اشرف تلك البلدة وعما يد بها والى العز والاقدار
 يظفونه ويوقرونه لعدالة ومصلحة وشرفه في الحسب بحسب
 خانه لا اقل من مجرد صوت المدفع الفاسق صاير ومن
 صوت الطبل يوم العيد وهو يفره ومن روية القناديل
 من بعيد ليلة العيد وقد حكموا بلزوم الصوم وبحل الافطار بها
 وان لم يخبر روية الهلال بناء على انها تفيد غلبة الظن
 بكونها لفظا قال العلامة الشامي رحمه الله في الظاهر
 انه يلزم اهل القرى الصوم بسماع المدافع او روية
 القناديل من المصلاة علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن بحجة
 موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك بغير رمضان
 بعد او لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة
 انتك الاشهر رمضان انتهى وقال ايضا في
 تعبیر المصنف كغيره بالظن اشارة الى جواز التسحر والافطار
 بالتحري وقيل لا يتحري في الافطار والى انه يتسحر بقول
 عدل وكذا ضرب الطبول واختلف في الديك واما الافطار
 فلا يجوز بقول الواحد بل بالمشي وظاهر الجواب انه لا بأس
 به اذا كان عدلا صدقه كما في الزاهد والى انه لو افطار اهل

مصنفه
 وعينه بظن

الرستاق بصوت الطبل يوم الاثنين طائنين انه يوم العيد
 وهو غيره لم يكفر كما في المنتبة فاستأني قلت ومقتضى
 قوله لا بأس بالنظر بقول عدل صدقة انه لا يجوز اذا لم يصدقه
 ولا بقول المستور مطلقا وبالأولى سماع الطبل او المدفعة
 الحادوث في زماننا لا احتمال كونه بغيره ولان الغالب كون
 الضارب غير عدل فلا بدح من التخرى فيجوز
 لان طاهر مذنب اصحابنا جواز الافطار بالهجرى كما نقله في
 المعراج عن شمس الامنة السرخسي لان التخرى يفسد
 غلبته الظن وهي كاليقين كما تقدم فلو لم يجز لا يحل
 له القطر لما في السراج وغبرة لو شاك
 في الغروب لا يحل له القطر لان الاصل بقاؤها
 احو في البحر عن البرازية ولا يفطر بالتم تغيب على طهته
 الغروب وان اذن المؤذن احو وقد يقال ان المدفعة
 في زماننا يفسد غلبته الظن وان كان ضاربه قاسقا لان
 العادة ان المؤقت يذهب الى دار الحكم آخر النهار فيعين
 له وقت ضربه ويعينه ايضا الوزير وغيره واذا ضربه يكون ذلك
 بمراقبة الوزير واعوانه للوقت المعين فيغيب على الظن بيده
 القرائن عدم الخطاء وعدم قصد الافساد والالزم تاشم النار
 وايجاب قضاء الشهيرة بما عليه فان غلبهم يفتقر الجرد
 سماع المدفع من غير تحري ولا غلبته ظن والمد تعالى اعلم
 انتهى وقبل ان ترجع الى القصص في هذا المقام لا بأس
 لنا ان نورد المسائل التي تحتوي عليها هذه الروايات
 فان منها ما يناسب بهاد وتحتاج اليها في المواضع الآتية

ايضا ومنها ما هو ضروري او خارجا لوقت الحاجة فقط وملك
 خمس الاولى انه حل الفطر بقول عدل صدقه فلا يشترط
 المشي الثانية ان ظاهره ذهب اصحابنا جواز الافطار بالخرق
 لانه يقيد غلبة الظن الثالثة لو افطر اهل الرستاق بصوت
 الطبل يوم الثلثين طائنين انه يوم العيد وهو يغفر لهم يكفر
 الرجعة المدفوع في هذا الزمان يقيد غلبته الظن و
 ان كان ضار به فاستقامه بمرأته الوزيرة وعنده
 الخامسة روية القناديل من المهر الضايقة غلبته
 الظن فلهذا حل افطار الصوم بها فلتحفظ ولا تلتقط -
 رجعا الى القصص فنبت ان الخبر التغراني ولو واحد
 من مثل ذلك المخبر المحتاط في الدين لا وجه لعدم قبوله وانما
 لم يقبله من هو لا يبالى في امضاء الحكم الشرعي ولا يعد
 غلبته الظن حجة موجبة للحكم وليست
 شرعية ان من يحكم بوجه يحكم به لا حل
 عدم افادته اليقين ولكن قد ثبت انفا
 ان وعو كى لزوم كون الموجب للمصل مضيد
 اليقين يخالف الشرع باليقين واما حيث
 مضرة امكان الكذب فيه فواه قطعاً فان ذلك الاحتمال
 جار في الشهادة ايضا بل ازيدوا قوى منه بمراتب
 فانه في هذا الزمان ما من احد يشهد الا وتد كذب
 الا كاذب يلجأ مصلحته او دور ومضرة وان شهد
 عند الولاية الذين يضرون على شهادة الزور و
 حلف على ذلك الا من تنق الله ويجزره وتقبل ما هم

وقد حصل لي التجربة فيه والأكارع عنه الكازع عن المجربات قال
 في رد المحتار وأمكن أن تزويرها أي الأوامر السلطانية
 على السلطان لا يدفع ذلك أي القبول من غير شهود
 لأنه وإن وقع فهو امرنا ورقمنا يقع وهو اندم من أمكان
 تزوير الشهود انتهى وقالت الفقهاء قاطبة عت
 ذكر تزكية الشهود وفي زماننا لما تعذرت التزكية بعلمية
 العشق احتار القضاة استخلاف الشهود لمحصل غلبة
 الظن انتهى وقال السيد الطوسي وفي الملتقط
 عن عثمان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة
 قاضياً عليها فوجدت فيها مائة وعشرين عدلاً
 فطلبت أسرارهم فردوهم إلى ستمته ثم استقطت
 أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت و
 اعتزلت انتهى قلت فما بالك في هذا الزمان زمن
 الجمل والطغيان والمظالم والنصيان والكذب والبهتان
 فالجالحصل أن محذور احتمال الكذب قائم في الشهادة
 أيضاً ولكن لا يترتب منه مقتضها الحدود وثبتت بها الحقوق عند
 حصول غلبة الظن بصدقها فكذا بينهما من غير فرق
 لوجود القرائن الجلية والآمارات الواضحة التي توجب غلبة
 ظن الصدق نهياً أيضاً فلذلك يزيد أن تقلد العلامة
 الشامي في بيان بعض تلك القرائن الدالة على كون
 ذلك الخبر مقبلاً أن غلبة الظن على سبيل الامتياز
 أعلا لاف التناقض المتعسف فنقول إعمالهم وقائمه
 جربناه غير مرة فوجدناه صادقاً كثيراً

في جلب المنافع وودفع المضار وباحتمال كونه غير
 مطابق للواقع بعد اذ لا يجوز مثل ذلك
 عادة الا اذا ثبت الامر بالخبره باليقين وكان الاخبار
 ضروريا في مدة قليلة غاية القلة لا يمكن فيها للبريد قطع
 تلك المسافت بل عشر عشر او اقل
 خصوصاً فان المخذوم المكرم والمولى المعظم والمجد
 الاثيل والشرف النبيل والخلق العظيم واللطيف
 العظيم صاحب الفضل والعلم والبر والتقوى غياث الدين
 والدين اقبله اهل الحاج مخذومنا الحاج الشيخ محمود
 التوتومى مد ظله العالى ما دامت الايام والليالي
 عادته الكريمة عند كل واقعة يريد اخبار بعض عبده
 بها على الفور انه يكتب بيده الشريف في الاوردية
 ما يريد الاخبار به بعد الخوض والتأمل في
 اختيار الالفاظ ورابط معانيها بحيث لا توهم الزيادة
 على ما وقع ولا النقصان عنه ثم يعطى من هو المتعبد
 بما مور بذلك الامر الخاص ما كتب فيا تى به الى ما شطر
 المتعارف ناظم دائرته وهو يعرف خطه الشريف ويعرف
 بما مور المذكور بكونه معتمدا عليه حتى المعرفة فيجوز ذلك
 في الانجليزية بعد غاية صحة الترجمة فيحصل القطع واطمئن
 في لوجود تلك القرائن بعدم الخطاء ومصدق ذلك
 النسخ فان ما يفعله مد ظله لعلمه بالامور الذاتية وكمال اعتناطه
 فيها بالبر وايقوى من مراقبة الوزير حين ضرب المدفع للاقطار
 وليس مقصودنا من ذلك التحصيل بحضرت

x

لطفه x

بل كل من هو عدل صالح محتاط في الامور الدنيوية
 عالم بالاحكام الشرعية متبيل خبره وان
 تفاوت الاخبار في القبول يتفاوت العدل
 والصلاح والعلم والاحتياط في الخبرين واما
 العدل بوحدة الخبر فبما روي فانك
 قد علمت من النبايل الخمس التي اختفطها الله جل
 القدر قبول عدل صدقة بل علامته واحدة
 تفيد قلبه الظن كالمصدق والطبل فتذكر فوحدة
 الخبر ان قلب ظن صدقة غير مضرة وبهذا القدر
 كاف هنا وياستوفينا بحث اعتبار الخبر الواحد
 بنريد بسط وتفصيل يناسب الرسالة في الحظرة
 انشائية فلتبس هنا لك نعم لا يقبل خبر من يكامل
 ويتهاون في الامور بغير طبعه او يتقاعده عن التحقيق المأمور
 فربما يكذب به كسله ولا يباعد عن عدله ولا خبر من كثر
 جمعه ولم يميز كذب الخبر عن صدقه فاحذر بحالهم يقع على
 ظن انه قد وقع ولا خبر من عادته الكذب والفرية
 لما يعلمه هو بلا مرتبة فلم يحذر الله تعالى ولم يخف مواعده
 ولا خبر البخيل الذي شرب الكؤوس فغمي واضم ولكن
 قد سمع حاكه ادنى افاقته عن سكره شيئا ممن لا يلتقي
 بقوله ولا يخبره فاعتبر بما سمع في تلك الحالة واخبر ولا خبر
 المليح الذي لا يبالي بالشرايع والاحكام فلم يسل
 بالاحسان الا غير المحققة والاحكام تحريم المسكنين
 ولا اوفاني الدين ولا خبر العالمى الجبول الذي

لم يعرف انه من هو وابن من هو وامي هي بن بي هو
 وقس على هذا فان هؤلاء باجمعهم لا يغلب الظن
 بصدقهم في الخبر ومطابقته للواقع فان بافك الخبر من مثل
 هؤلاء فالعلاج ان تستخر ثانيا ولكن من ثقة يعتمد
 عليه ويوثق به من اهل تلك البلدة واقعة ذلك فيها وقت
 والارود ذلك الخبر ولا تغفل به هذا فصل جواب
 المسئلة يرجع الى المقدمتين اللتين لا يرثان البليغ
 صدقهما ومطابقتها لقواعد الشرع لكونه قيسا عن البيان
 الاول ان الخبر المتخالف من السند الصالح
 او العالم بالشرايع يفسد غلبته الظن والثانية
 ان كلما هو يفسد غلبته الظن فهو حجة موجبة للعمل والتأليف
 بين المطلوب على ما لا يخفى (رفائده) اعلم ان التفصيل
 الذي ذكرنا انما هو محرم والاصطفا في تحصيل الدرجة العليا
 من غلبة الظن والافاقعدالة ليست بشرط انها وان تأملت
 حق التامل تجد ما يكفيك فيه ومنه ما نص الحاكم في الثاني
 على انه يجوز الاكتفاء بالواحد ان جاء من خارج السند
 عدلا كان او لا كما في رد المحتار وستعرف في الحظرة
 الثانية انشاء الله تعالى والتدقيق اعلم بالصواب
 وليعلم ان هذا القدر من البيان كاف في الجواب وعني
 عن الاطياب الا انه يزيد لتكميل الفتوى وذكر بعض
 خطرات قلوب الاصحاب في هذا الباب مع ما سمعته
 خاطري من الاجوبة او لا شك في ان الاجوبة المذكورة
 لها غاية اثر في اثبات المطلوب حتى انها باقراؤها كانها

فيما سبق

تصلح جواباً عن اصل المسئلة ايضاً فعلى هذا التمس من
الناظرين في الرسالة النافعة العجالة انهم لا يعملون في الردود
الفتح والطمع واطرح ما لم يخونوا في النظر في تلك الاجوبة
باسرها وعن آخرها واطلعت على عشر

الخطبة الاولى

اشارة رؤيت هلال كس لى وجود شهادت ضروري
هنا بحاليت غنيم و غنبار هلال رمضان كس لى
ايك كس كواه اور هلال فطر كس واسطه و و كس
حيثا كس كس فقهيہ میں موجود ہے فالعمل بحج و نذر الخبز خلاصاً

اجواب

اقول وبه المتوفيق ان هذا الاقتراف ناش عن فساد النظر
وسوء الفكر فانه لا يمكن وجود الشهادة لكل احد فضلاً
عن كونها ضرورية له فكيف انت اذا اعلنت في دعواك
وعن قلة التفحص والتصفح لكاتب المذهب وعدم
الاطلاع على ما فيها فلاجل ذلك نلقى عليك الروايات
التي تشهد على ان الشهادة ليست تشترط لكل
احد لاني روية الهلال ولا في وجوب العمل بل فيها
اسباب عديدة اخر ايضاً موجبة للعمل كالشهادة
تقيداً بتقيد بعضها الامر الواحد المشترك بينهما وهو
حصول قلبيته الظن فقط فلا يفرق اتقاء الشهادة عند
وجود واحد منهما نعم ان البعض منها قد يكون مترتبة

على الشهادة وشفرة منها وذلك لا يقدح في عدم
 اشتراطها لكل واحد كما لا يخفى في الدر المختار لو كان
 ببلدة لاحكام فيها ولا قاضي صاموا بقول ثقة واضروا
 باخبار عدلين مع العلة الضرورة وفيه ايضا نعم لو استفاض
 الخبر في البلدة الاخرى لزعمهم على الصحيح على المذهب مجتبي
 وغيره انتهى وفي رد المحتار قوله ببلدة او قرية قال
 في التلخيص ولو تفرد واحد برؤيته في قرية ليس فيها وال
 ولم يأت من الشهود وهو ثقة يصومون بعقول انتهى
 وفيه ايضا امرنا من جوب الصوم بسماع المدافع
 وفيه ايضا سابق ذكره من وجوب الصوم برؤيته ائمتنا
 دليل من المصروفية ايضا ما ذكرنا من قبل من حل الفطر
 بقول عدل صدقة وفيه ايضا ما بينا انفا من جواز الافطار
 بالتحري وفيه ايضا ما روي من حل افطار اهل الرستاق
 بصوت الطبل وفيه ايضا ما نقلنا من جواز الافطار بالمدفع
 والمروايات الاخر المتعارفة معنى لهذه الروايات
 كثيرة تركنا بالعدم الحاجة وحذرنا من التكرار
 فوجبات العمل تسعة (ا) ما قول عدل (ب)
 اخبار عدلين (ج) الاستفاضة (د) سماع المدافع
 (هـ) رواية القناديل (و) قول عدل صدقة
 (ز) التحريم (ح) سماع صوت الطبل (ط) سماع
 المدفع عاشرها الشهادة وكل من الزيادة على ذلك
 فانما التزمننا بذكرها الاستقصاء وما استقرينا في ذلك
 حق الاستقراء اذا المقصود منها البطلان وويكون

انتهى

على ما ذكرنا

الشهادة ضرورة ضرورية للصوم الفطر وقد حصل بذكرها
 المقدرة وان كنت في ريب مما ذكرنا فخذ المال تامين يوما
 من الشهر الفيا من التوجيهات بل الاعتماد على فتوى
 القاضي او المفتي او اشارة او مجرد كتاب القاضي من
 غير شهود او مجرد قوله او منشور القاضي او منشور الوالي
 ايضا منها كما ستعرف في الحظرة الثانية الشاكلة تعالى
 فالتالي حصل انه متى حصل غلبة الظن بروية الهلال
 ولو بأي طريق لزم العمل في الصوم والفطر وان وجوب
 العمل ليس مشروطا بوجود الشهادة فقط فانه لا يمكن
 وجودها لكل احد قطعاً وليس المقصود المحصر فيها
 ذكرها من المدفع والطبل وغير ذلك حتى يلزم عدم
 العمل بالخبر المتغير في وان افاد غلبة الظن بل المراد ان كلما
 هو منصف غلبة الظن فهو موجب للعمل والتجويض على
 سبيل التمشين والايضا من العمل بغير ما ذكرنا ولو يكرى الخوف
 باختياره عند روية الهلال ولكن كك فتقوله تحت البيان
 بذكر لطيفة غاية اللطف مناسبة للمقام رجاء ممكن
 سبحانه ان يكرمها بغير قبول الرسالة وهي ان شهادة
 خزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنه بذي الشهادة بين
 وهو صحابي جليل القدر استشهد بصفيين مع امير المؤمنين
 علي رضي الله تعالى عنه بعد شهادة عمارة رضي الله تعالى
 عنه ولما استشهد عمارة رضي الله تعالى عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول
 يقتلك الفئة الباغية فاخذ سيفه فقاتل حتى قتل كذا

او جوزه

مثل شهادة الاثنين ولما القى بين الصبي و...

فی الاستیعاب **وقصته** رضی اللہ تعالیٰ عنہ
 علی ما فی کتب الاصول اذہ اشتری رسول اللہ صلی
 اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم واصحابہ ناقة من اعرابی واد
 فادہا ثم محمد انما راہی استیقاؤہ وجعل یقول یتیم شہیدا
 فقال علیہ وعلی آلہ واصحابہ الصلوۃ والسلام من شہدا علی
 فقال خزیمہ بن ثابت رضی اللہ تعالیٰ عنہ انا اشہد
 لک یا رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ واصحابہ
 وسلم انک ادینت الاعرابی ثمن الناقة فقال علیہ وعلی
 آلہ واصحابہ الصلوۃ والسلام کیف شہد لک
 ولم یحضر فی فقال یا رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ
 آلہ واصحابہ وسلم انا بضدک فیما تابیئنی بہ فی حشر السماء
 افلا تضدک فیما یحضر بہ من اداع ثمن الناقة فقال
 رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ واصحابہ وسلم
 من شہد لہ خزیمہ فهو حبیہ اللہ صلی وسلم علی
 سیدنا محمد وعلی آلہ واصحابہ اجمعین

الخطرة الثانية

یہ ایک خبر ہے اور ایک خبر قابل اعتبار نہیں

الحکایات

اقول ان ہذا الاعتراض و ان لم یبق بعد قابلا للدفعت
 فانما قد اثبتنا سابقا جواز الافطار لبقول عدل صدقہ
 بل لجلالہ و احدۃ کالمرفح والطبل ولكن نزید فی البیان

تتشطط اللذذ بان وتشيد اللبر بان بسلكين مدبر
المسلك الاول انه صح الاكتفاء بواحد ان جاء
من خارج البلد او كان على مكان مرتفع ولا يشترط
بعد ذلك قال في الدر المختار
وقبل بلا علة جع عظم يقع العظم
بغيرهم وعن الامام انه يكفي شهادتين واختاره
في البحر و صح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان
جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع و
اختاره ظاهر الدين انتهى لخصا و قال
العامة الشافعية قوله قبل بلا علة
اي ان شرط القبول عند عدم علة في ان
لهلال الصوم او لفطر او غيرهما كما في الامداد
وسيا في تمام الكلام عليه اخبار جمع عظم فلا يقبل
خبر الواحد لان التفرد من بين الخمسة النقص
بالرؤية مع توجيههم طابين لما توجه هو اليه مع فرض
عدم الملغ وسلامة الابصار وان تفاوتت
في الحدقا ظاهر في غلطه بقر قوله واختاره في البحر
حيث قال وينبغي العسل على هذه الرواية في زماننا
لان الناس تكاسلت عن تراءى الامة فاتفق
قولهم مع توجيههم طابين لما توجه هو اليه فكان التفرد
غير ظاهر في الغلط اقول انت خير بان كثير من الاحكام
تغيرت بتغير الامان ولو اشترط في زماننا مع العظم
لزم ان لا يصوم الناس الا بعد ليلتين او ثلث

لما هو مشاهد من كاسل الناس بل كثير ابارائهم
 يستمرون من يشهد بالشهر ويؤذونه وحقه فليس
 في شهادة الاثنين لقدر من بين اظم الغفير حتى يشهد غدا
 الشاهد فانتفت حلة ظاهروا راية فتعين الافتاء بالرواية
 الاخرى قوله وضح في الافضية واعتمده في الفتاوى
 الصغرى ايضا وهو قول الطحاوى واثار اليه الامام محمد
 في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر
 الرواية انه لا فرق بين المصر وخارج مصر وغيره
 قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن رآه
 بلال رمضان وعده صام الجوز في المبوط والتماية و
 الامام شهاب وية اذا كانت السماء مفضحة وهو من اهل
 المصر فاما اذا كانت متغيمه او جاء من غير المصر او كان في
 موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اه فقله عندنا يدل
 على انه قول المتأثرين وقد جزم به في المحيط وغيره عن
 مقابلة يقبل ثم قال وجه ظاهر الرواية ان الرواية تختلف
 باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف انبساط المكان
 وارتفاعه فان هواء الصحراء اصفى من هواء مصر وقد يرى
 الهلال من اعلى الاماكن بالايرى من الاسفل فلا يكون
 تفروده بالرواية خلاف الظاهر بل على موافقة الظاهر اه
 فقيه التصريح بانه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبوط
 من كتب ظاهر الرواية ايضا فقد ثبت ان كلام الرواية
 ظاهر الرواية ثم رايته في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد
 في كتبه ظاهر الرواية ونفسه ويقبل شهادة المسلم و

عرفت ان وحسدة الخبز التاغراني فيما نحن فيه غير مفرة
في جواز الانطار به او وجوب العمل به لكونه من خارج التبلد
من مكان مرتفع قال قلت ان رواية الاكتفاء بالواحد
والثلاث للصوم والفطر على ما صرح به العلامة الشامي ناقلا
عن الامداد لكن عند صحوا السماء لا اذا كانت منعمة بل
الشرط في لفظ المشتى كما قالوا فلم يثبت المطلب باختصاصه
لرواية المذكورة لعدم العلة وكلامنا في العلة قلنا
ان رواية الاكتفاء بالواحد في مقابلة جميع روايات العدد
مخوذة للاكتفاء بواحد مطلقا من جهة كانت السماء
اولا والا يلزم القول بانه شرط للفطر مع العلة المشتى
واما بلا علة فصح الاكتفاء بواحد وذلك مما يقضي
منه العجب فانه لا يباح لاحد ان يحكم عند
وجود العلة بضرورة وجود الشاهدين وعند
عدم العلة بالاكتفاء بواحد على عكس
ما يحكم به العقل والنقل والقلنا
ان الاخذ برواية الاكتفاء بالواحد نيا في
ما ذكر من قبل من ان صاحب البحر اختار رواية
الاكتفاء بالشاهدين ووافقه العلامة الشامي رحمه
العلية انه لا منافاة بين الروايتين كما انه لا منافاة بين
رواية الاكتفاء بالواحد وبين رواية اشتراط الجمع
لخطم لما ذكره العلامة الشامي رحمه من وجوب
التوفيق بينهما اي ان رواية الاكتفاء بالواحد ليست
بنافية لما اعرض عنه صاحب البحر ولا لما

اختاره مقامه والوجه الوجه والقلت ان
رواية الاكتفاء بالواحد اي بشهادة الواحد
لا باخباره من يصلح العمل بهذا الخبر على
ذلك الرواية قلنا ياتي عنه التعبير الاعم وفاسبق
الضامن جواز الافطار بقول عدل حكمه
ذكره في المختار عن الزاهد في دفع واحد
وعنه ذلك مما ذكرنا على انه قد يكفي
النجرة وذلك عند تعذر الشهادة كما
مر عن الدر المختار من انه لو كانوا ببلدة
لا حاكم فيها صاموا بقول ثقة وافطر واخبار
عدلين مع العلة للضرورة انتهى فالنجرة نازل منزلة
الشهادة اذا تعذرت ولا يكفي ما فيها
نحن منه من التعذر لوجهين بعد المسافة
وعدم وجود الحاكم في بلدتنا والتحسين احداً
بلدتنا حاكماً ولا قاضياً وان سماه الناس
بهذا الاسم بل انما هو المتعهد من عند ولاية
الزمان لمجرد ادراج الائمة في سجله على ان ليس على
الناس الحجة بكل نكاح ورهبانية الفس
ونزعه حالاً لا ائناً ولا ولاية او المستعملون بغير ائنتهم
ليفصل الخصومات الشرعية فيما بينهم ويتقيد
سائر ما يحتاج الناس في دينهم اليه بل ربما
انكروا في الخصومة من حكمه ولم يقبلوا كونه حاكماً
ويستأني الزيادة على ذلك في الحظرة الثامنة
الشاهد الثاني

وان الزيادة

فالحاصل ان جواز الائتفاء بالخبر الواحد من
خارج البلد او من مكان مرتفع كما فيها نحن منه هو
ظاهر الرواية وقول المتن الثالثة والطحاوي هو صحة في
الاقضية واعتمده البعض واختاره الآخر فلا مجال لبدل كذا
منه ولا يختص بشئ من الصوم والفطر والصحة والغيم
حتى يقال انه لبطلان الصوم او فيما اذا كانت
السماء مصححة وما نحن منه ليس كذلك ولا
سنا في رواية اشترط الجمع العظيم ولا رواية
الاكتفاء باتشاهدين حتى يلزم فعله بالقول الذي
صححه ورجمه لوجه لعدم قبول الخبر الثلثي وعدم
العمل به بناء على كونه واحدا والله تعالى اعلم بالصواب

ما لزم

المسلك الثالث

ان ذلك الخبر بمثابة فتوى المفتي او القاضي او اشارته او
مجرد قول القاضي او مجرد كتابه اى من غير شهود او منشور
او منشور الوالى وكل ذلك يجوز العمل به بشرط
العدل والصلاح من غير التعلل والتائل ولا
يلزم في كل منها وجود الشهادة مطلقا ولا العبد
ولا السماع منه قال في الاشياء والتطاعير
في احكام الكتابه ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخرا
من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فالكتابه اولى انتهى
يقال ايضا في احكام الاشارة وان لم يكن اى
لاخرس معتقل اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا

الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء
 كذا في تلخيص المجبولي انتهى وقال السيد المحمدي
 في شرحه قوله والافتاء نقله في القمينة عن علاء الدين
 الزاهد في ونقل عن تلميز الدين المرعيني انه لا يعتبر
 قال لان الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي صحيح الفتاوى
 تعتبر لان جواب المفتي ليس بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ
 طريق معرفة الجواب عند المستفتي واذا حصل
 هذا المقصود استغنى المستفتي عن اللفظ كما لو حصل الجواب
 بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانها يتعلقان
 باللفظ انتهى وقال العلامة الشافعي رحمه القضاة
 لا بد له من صيغة مخصوصة بعد دعوى صحيحة فيحتاج
 فيه بخلاف الافتاء فانه اذا دقة الحكم التزم
 ولو بالاشارة فلا يشترط فيه السماع اهـ من مخلص
 قلت لا شك انه اذا كتب له واجاب عنه جاز العمل
 بفتواه انتهى وفي الفتاوى العالمية فيصح افتاء
 الاخرس حيث فهمت اشارة قبل الناطق ان قيل له
 يجوز هذا فترك راسه اي نعم جاز ان يعمل بالاشارة
 انتهى وفي الهداية وشرح فتح القدير واذا قال القاضي
 قد خصيت على هذا بلهم فارجمه او بالقطع فاقطعه او با
 بالقرب فاضربه وسعك ان افعل وعن محمد بن ابي
 رجج عن هذا وقال لا تاخذ بقوله حتى تغاين الحق
 لان قوله يحتمل الخطاء والغلط والتدراك فيمكن وعلى
 هذه الرواية لا يقبل كتابه ويستحسن المشايخ بنده

الرواية لعناد حال أكثر القضاة في زماننا إلا في كتاب القاضى
 للمجاهدة إليه ولما كان عدم الاعتماد معلوماً بالفساد
 والغلط اقتضى الحال التفصيل في التوقف لا إطلاقه
 فقال الامام أبو منصور رحمه الله ان القاضى عاد لا عالماً
 يقبل قوله لانتفاء التهمة في الدين بالعدالة والخطأ في
 الحكم بالعلم والظان عدلاً لا جالباً يستفسر
 فان احسن التفسير في بيان سبب حكمه
 وشروطه وجب تصديقه للعدالة انتهى
وقال العلامة الشافعى في قتييل كتاب الشهادات
 رد المحتار واعلم انه على رواية الجارح رجع محمد
 وقال لا حتى تعين الحجة كما مر بيانه وان عليه الفتوى
 وقال في البحر لكن رايث بعد ذلك في شرح ادب
 القضاء للصدر الشهيد ان صح رجوع محمد
 الى قولها قال والحاصل المفهوم من شرح الصدر
 انها لا تقبل اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه
 مطلقاً وان محمد ارم اولاً وافقها ثم رجع عنه ثم صح رجوعه الى
 قولها انتهى **مخصراً في العناد في العالمانية** واعلم
 ان اخبار القاضى عن اقرار رجل بشئ لا يخلو اما ان يكون
 الاخبار عن اقراره بشئ يصح رجوعه كما حد في باب الزنا مثلاً
 ففي هذا الوجه لا يقبل قول القاضى بالاجماع وان كان يكون
 الاخبار عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه كالقصاص وسائر
 الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه قبل قوله في الروايات
 الظاهرة عن اصحابنا روى ابن سماعة عن محمد

انه لا يقبل قوله ثم صح رجوعه عن هذه الرواية ايضا وكان
 شيخ الاسلام الزاهد امام الهدى ابو منصور المازني
 يجعل هذه المسئلة على وجوه الكان القاضى عالما
 عد لا يقبل قوله والكان عد لا غير عالم
 يستفاد ان احسن ذلك قبل قوله والكان
 جابلا فاسقا او فاسقا غير جابل لا يقبل قوله الا ان
 يعاين السبب وقيل لا يقبل الصلا هذا اذا اجز القاضى
 عن ثبوت الحق بالاقرار واما اذا اجز عن ثبوت الحق بالبينة
 بان قال قامت بذلك ببنية عندي وعدلوا وقبلت
 شهادتهم على ذلك قبل قوله وله ان يحكم بها
 بخلاف الاقراء لان رجوع الخصم ثم يعمل ويهنا رجوع
 الخصم لا يعمل انتهى بلخصه وقسمه ايضا اذا قال
 القاضى لرجل قد ثبت عندي ان هذا سارق
 فاقطع يده او قال انه زنى محذره او قال وجب القصاص
 فاقطعه فان له ان يقطع يده ويحذره ويرجمه ويبيع
 ذلك عندهما وقال محمد بن لاسيه ذلك حتى يكون
 القاضى عنده عد لا وحتى يشهد معه رجل آخر
 او ثلثة اخرى وقال بعض الحكماء بناء على ثلثة اوجه
 اما ان يكون القاضى عالما عادلا او عالما ظالما او عادلا
 جابلا اما اذا كان عالما عادلا فله ان ياخذ بقوله عند
 ابى حنيفة رحم و ابى يوسف رحم من غير ان يستفسر والكان
 عالما ظالما فانه لا يكثر بامر حتى يفسره لانه ربما يخطئ في
 القضاء فيقال له عن الحق والمسئلة عند ابى حنيفة و ابى

يوسف رحمه الله تعالى القاضى العالم العادل انتهى متصرف
 وقال العلامة الشافعى رحمه الله تعالى المختار قال في
 الهندية وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة
 ومختلفة كتب الى فقهاء مصره فالتوا ورواها بالكتاب
 سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفقوا بهم
 على شيء ورأيه يوافقهم وهو من اهل الراى والاجتهاد
 معنى بذلك رايه وان اختلفوا نظر الى ائرب الاقوال
 عند من الحق الكان من اهل الاجتهاد والاختلاف
 لقول من موافقه وادرس عنه اه ط انتهى وقال الضياء
 فيه بل الظاهر انه لا يلزم التواتر اى في الكتب والفتاوى
 لنقل الروايات عنها بل يكفي غلبة الظن بكون ذلك
 الكتاب هو المسمى بذلك الاسم بان وجد العلماء
 ينقلون عنه وراى ما نقلوه عنه موجودا فيه او وجد
 منه اكثر من نسخة فانه يغلب مع الظن
 انه هو ايضا قد سنا ان القاضى اذا اشكل عليه
 امر يكتب فيه الى فقهاء مصر اخر وان المشاورة
 بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية
 ولا شك ان احتمال التزوير في هذا الكتاب اليسير
 اكثر من احتمال في شرح كبير بخط قديم ولا سيما اذا راى عليه
 خط بعض العلماء فيتعين الاكتفاء بغلبة الظن لئلا
 يلزم محرم كتم كتب الشريعة من فقه وغيره لاسيما
 في مثل زماننا والتداعى سبحانه اعلم انتهى
 وفي الفتاوى العالمكيرية وان لم يقع اجتهاده

على شئ وتثبت الحادثة محتلفة ومشكلة عليه كتب الى
 قسها غير الصر الذي هو فنب والمشاورة بالكتاب سنة
 قد تبته في الجواوت الشدة عنه فان اتفق الذين كتب
 اليهم القاضي على شئ ورأى القاضي يوافق رأيهم وهو من
 اهل الرأي والاجتهاد امضى بذلك برأيه وان اختلفوا
 ايضا فيما بينهم نظر الى اقرب الاقوال عند من الحق او ا
 كان من اهل الاجتهاد وان لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد
 في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين اهل الفقه
 اخذ بقول من هو افقه واورع عنده الى اخر ما قال كذا
 في المبسوط انتهى وقال العلامة الشامي رحمه في رد المحتار
 تحت قول المتن وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة
 كتاب الامان ويحقق به البراءات الخ بالفظه وكذا منشور
 القاضي والوالي وعمامة الادام السلطان نية مع جريان
 العرف والعادة في قبول ذلك بجزء كتابة وامكان تزوير
 على اب سلطان لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو امر
 نادر قلما يقع وهو اندر من امكان تزوير الشهود انتهى
 وقال مولانا عبد الحميد المرحوم في مجموعة فتاواه در
 نسخ الكالج بخيار بلوغ قضاء قاضي شرط است ودر بلاد
 زير حكومت كفارت بوفه اند و قضاء قاضي در انجا مفقود است
 اگر نهجو واقعه افتد ضرور است كه صاحب معالده به بلاد
 استقام كه در ان قضاء قاضي موجود است مثلاً بلاد حجاز
 و بلاد روم و عنبره و از بلاد هند راجه پور و بهيويان
 وغيره رفته انفصال سازد و يا بذر لجه تحير از قضاة بلاد

اسلام حکم نسخ طلب سازد و اللہ تعالیٰ اعلم انتہی
 و کتنا زید الزیادة علی ذلک و النقل من الکتب الاخر
 المعتمدة کبعض شروح الکنترو الهدایة و غیرہا لکن لم
 یتبر لی ذلک و لم اظفر بہ و لم یسع مدنی الزمان
 الی الآن فانزلت الاکتفاء علی ہذا القدر مع الی وحدتہ
 کافیا فی اثبات المطلوب لمن زرقة البدالسلامة والاستقامة
 والاقتضات فالصحیح من تلك الروایات جواز العمل بقیوی
 المفتی او القاضی و بشارتہ وان لم یکن معتقل اللسان
 و یجوز الی من غیر اشتراط الشہادة مطلقا ولا العدو
 ولا السماع منه فالخبر التام فی ان اعتبرته فتوی صحیح
 وان اخترتہ کتابا او منشورا اجازہ والا فلا أقل من اخبار بہ
 او اشارتہ علی ما لیتحقی فعلی ہذا یجوز العمل بہ ان افاد غلبت
 الظن و کان واحدا و لا وجہ لعدم قبولہ و عدم
 امضاء الحکم الشرعی بہ فتشکر لفتی **ماجب ذکرہ**
 فی ہذا المقام و ہوانہ قد صحح مولانا المرحوم عبدالحی اللکنوی
 فی مواضع عدیدة من مجموعات فتاواہ ان الخطوط الاخبار
 التامرافتیہ ان بلغت درجۃ الکثرة تقبل و یعمل بہا والا فلا
 اعتبار للواحد و الاثنین فی الجواب عن ذلک
فاقول اولان مولانا المرحوم قد افتی فیما غیر مرۃ
 بعدم اعتبارہا اصلا و ان کثرت و قال انما المعتبر
 کتاب القاضی الی القاضی و زاد مرۃ بعد بیان
 جواز العمل بالاخبار الکثیرۃ ما یدل علی جواز العمل
 بالخبر الواحد فیما حیث قال اور کجب اقتضاء زمانہ

بالتصانف

فی القاضی العدل الموثوق بہ و یجوز قوله و اخبارہ و منشورہ و منشورہ

حال ادسية علم عام لم يدرى وليست بهن انتهى فكلما قد
 الله مضطرب بين الاقوال الثلاثة عدم الاعتبار املا
 وان كشرت وعدم اعتبار الواحد والاثنتين فقط والحكم
 العام يكونه معتبرا واحدا كان او اكثر وان امكن التوفيق
 بينها كما لا يخفى على من له حظ من العلوم ومسكة فيها
 فاقولت هب انه مال الى القول اول افعى موضع لكن لانهم
 انه رضى بالقول الثالث ايضا وانه هو معنى عبارة الاوردية
 فان معناها انه ان كشرت الاخبار يعمل بها وحكم بها لكل احد
 بالصوم والفطر عكسا عاما لانه يجوز الحكم على العقل به مطلقا
 واحد او اكثر ولما جحد التسليم اذا كان الحكم
 العام لكل واحد معلوما يقتضاه الانتظام لزم قبول الخبر
 الواحد ايضا لوجوه تلك العلة فيه فانه ربما يوجد النزاع
 والخلاف بين الناس عند الخبر الواحد ايضا ولا وجه
 لتخصيص اقتضاء الانتظام القبول بحال كثرة الاخبار بل
 يقتضى الانتظام قبول الخبر الواحد ايضا فتأمل وثانيسا
 انه ليس مراده رحمه الله انه لا يعمل بالخبر الواحد وان
 غلب ظن صدقه والا يلزم المناقاة بينه وبين
 رواية الاكتفاء بالواحد وجوابه الاقطار مدفع ولبوت
 طبل وخبر عدل صدقه كما عرفت ولا انه لا يعمل به
 سواء تضمن ذلك الخبر الواحد القاضي او المفتي عن
 فتواه الى اذ القاضي عن مشوره او لاحتى تناقضه
 الروايات الكثيرة المذكورة في المسلك الثاني التي
 منها ما صرح به مولانا المرحوم لفي يجوز العمل على الخط

الذي تضمن حكم فسخ النكاح لاحد من قضاة البلد الاسلامي
 لكون هذه الروايات مفيدة لعدم اشتراط العدد
 في الفتاوى والمناسخات لعمل بها وذلك بدليل
 انه رحمه الله لم يسئل عن حكم الخبر الواحد الغالب ظن
 صدقه ولا عن المتضمن للاخبار عن الفتاوى والمناسخات
 فيما جملة مراده من الاخبار الكثيرة التي اجاز العمل بها
 لكثرةها الاخبار التي لا يغلب ظن صدق خبر منها والتي
 لا يكون واحد منها فتوى ولا منشور حتى يحصل التوفيق
 بين قوله باشتراط الكثرة وبين كلامهم في جواز الاكتفاء
 بالواحد وبالعلامة الواحدة وكحصول التوفيق ايضا
 بين قوله بها وبين روايته مجموعة فتاواه من جواز العمل
 على ما ترقاضى البلدة الاسلامية المتضمن حكم فسخ النكاح
 فالجاء حصل ان اشتراط العدد والكثرة مطلقا خلافا
 لما صرحوا به وما اجازوه من نفسه فلا بد من الحمل على ما اختاره
 فتقطن واعتتم التحريم ولعل عند غيري احسن من هذا
 والحمد لله على ذلك وما يحسن ذكره بها انه كان
 يا قيني من لي عليه حق اثناء توبيخه هذه الرسالة وهو الذي
 حارب سبب التاليف بها فانه لم يفرط حين بلغ ذلك الخبر
 بل انكر على الكارثية يد واستفتي من علماء البلد
 على ظن اني فعلت الفعلة ولعل ذلك من صدق نيته وحسن
 امته في تحقيق السائل وتفتيد الوسائل لا عن كفرانه
 نعمتي التي انعمت عليه فاني ايوأ وهو نصيح وقال ان بلغ
 الفتوى عندي امس من بلدة لاهور بانه لا يجوز الاطعام

الى كونه
 جديرا
 من اهل
 الدين
 من اهل
 الدين
 من اهل
 الدين

الى كونه
 جديرا
 من اهل
 الدين
 من اهل
 الدين
 من اهل
 الدين

به و عليها اسماء سبعة او ثمانية من علماء تلك البلدة فسالته
 انك هل تعلمهم باسمائهم وانشابهم وتعرف خطوطهم وانما هي
 هذه قال لا اقللت مضطرا في العجب من قلة حزمه فما الفرق
 بين هذه الفتوى والجزء المذكور حيث اعتدت عليها مع كونها
 واحدة وعدم معرفتك بهم وتخطوطهم ونسبهم
 ذلك مما يجب العلم به ورودت الخبر فثبت وانتم في الجواب
 والله تعالى اعلم بالصواب

الخطرة الثالثة

تأخره فقيلا لا يعمل بالخطا فان الخطا شبه الخطا
 صاف عيان به كانه اس خبره اعتباره نہیں۔

الجواب

قول اول انه لا يلزم من تلك القاعدة عدم قبول
 ذلك الخبر بل عكسه فان ما قالوا في بيان الضابط من العلة
 واستثناء بعض الامور منها فقد ان هذه العلة فيها نياوي
 با على صوت على العمل بمثل ذلك الخبر واعتباره لعدم
 وجود تلك العلة التي اقتضت ان لا يعتبر به قالوا
 لا يعمل بالخطا ولا يعتمد عليه لان الخطا مما يرد وفتعل
 فلا يؤمن عليه بالتجربة زيادة ونقصان الادوار من انقصا
 حيث كانت محفوظة عند الامساك بالعمل بها فيها استحسان
 وان مات الشهير وذكره العلماء الثمانية في وقت
 رد المختار وغيره والاني مسئلة كتاب الامان وغيره

البرادات السلطانية ومناشئ القاضى والوالى وعمامة
الامراء السلطانية فان التزوير فيها امرنا والا انه فاسد السلطان
فان الامن من التزوير منها مقطوع به والا فترهبنا وعرف
وسمنا فانه لا يكتب الا باله واصلت وقد جرت العادة ايضا
بين الناس بشدة حجة فانهم يؤخذون بخطوطهم والاكل ما يكتب
الناس فيما بينهم وجرت العادة به فدخل فيه ما يكتبه الامراء والا
كابر ونحوهم ممن ينفذ الاشهاد عليهم فاذا كتب وضو لا او صك
بدين عليه وحتمه بخاتمه المعروفة فانه في العادة يكون حجة عليه
بحيث لا يمكن الكفارة ولو انكره بعد بين الناس مكابرا فاذا
اعترف بكونه خطه وحتمه فيلزمه وان لم يعترف او وحده
بعد موته فمقتضى ما في الحديث انه يلزمه ايضا عملا بالعرف
كل ذلك في رد المحتار كتاب الوقف وباب
كتاب القاضى الى القاضى وكلم من مستثبات اخر ايضا
لان طول الكلام يذكرنا فلا نطعن الحصر فيها ذكرنا فثبت
من تلك الروايات ان ما لا يظن اجعل والتزوير فيه
فهو مقبول وان ما يصدق الحرف وجرت العادة باعتبار
فمعتبر فانصح ان الخبر التلغرافى لوجود الوجهين المذكورين فيه
له مزيد اعتبار وشيخ جليل شرعا قطعنا فالتفت
لابد من التبريح فيه قلت قال السيد الحموى ما حاصله
ان مفهوم الرواية والتصنيف حجة ولو كان مفهوم مخالفة
فلا يقال في الروايات ينبغي بل هو مفهوم عبارة الاصحاب
وكونه حجة معتبرة هو الحق الا انه انشأ لاكل انتهى قلت اى ان
عارفه ما هو اقوى وارجح منه فلا يعتبر وفي رد المحتار

مضموم

قال في التفسير ان الحنفية ينفون مفهوم المخالفة
 باستامه في كلام الشارع فقط اه فاناداه في الروايات
 ونحوها معتبرات امه حتى مفهوم اللقب انتهى بقدر الحاجة
 فظهر ان جعلهم التزوير والافتعال علة لعدم العمل كانه تفرج
 منهم بقبول ما فيه الامن منه وكلمات لك بنظر لذك
 يحصل القطع منه بجواز عدم العمل بحكم عند انتفاء العلة وهو
 ما ذكرناه سابقا من ترك العمل برواية اشترط اطمع العظيم
 في زماننا قلنا عن الخبر ورد المختار فان حاصله انه ينبغي ترك
 تلك الرواية والعمل على رواية الاكتفاء بالشاهد من مقامها
 في زماننا والافتاء بها لانقضاء العلة التي ذكرت لا شترط
 الجمع العظيم هذا في الحاصل انه لا معنى للعمل بعدم العمل
 بخلاف او خبر عند انتفاء علة التزوير والافتعال فيه ولا وجه
 الغس عدم اعتبارها في صورة خاصة وان افاد غلبة الظن
 مع العمل به احيانا وشائنا ما فرغنا عنه في المسلك الثاني
 من ان الخبر المذكور كانه يقتوي القاضى او المقتضى او منشور الفتوى
 والوالى والافلا اقل من اخبار المقتضى اذا شارته وانهم صرحوا
 بانه يعتمد على جميع ذلك ولا يشترط فيها الشهادة للعمل
 بها ولا العدو بل مجرد غلبة الظن كاف فيها وان كنت في
 ريب فكرر النظر في ذلك المسلك ولا عيب وتذكر
 الروايات التي كفت لنصيب الرايات عند اراءة الايات
 والله تعالى اعلم بالصواب

الخطبة الرابعة

کہیں چاند سے اس تاریخ کو دکھائی نہیں دئی۔ اس لئے
 یہی اس خبر پر اختیار نہیں۔

الحکم علی

اقول انه من اقوال الدہاقین اما اولافانہ یلزم من
 ذلك ان لا یثبت البطلان قطیل امر باضرورة ان شہود
 النفی تجدہم فی کل امر واقع نہ ہو مائتہ الف عاویل ہما وق بار
 کل واحد واحد من سبہود والاثبات بل اضعاف
 اضعاف ذلك کما لو رأی البطلان فی بلدۃ وشہدا
 یوحدون الفامثلاً من تلك البلدۃ ثم یروہ فاعمل
 شہادۃ تہا لازم قطعاً مع ان النافون بحیث لا یعلم
 عندہم الا التعلل والہم باجمعہم شادی اوساطہم
 علی الشہادۃ بانہم لم یروہ وکلہم کمل الحق جزاً فاعلم
 ان لا عبرۃ بہم ولا اثر لکثرہم وان الاعتراف بمثل ذلك
 یسد باب الشہادۃ واحیاء الحقوق ویحلب
 مفاسد لا تحصى **واما ثانیاً** فان الفقہاء قد
 صرحوا بان شہادۃ النفی غیر مقبولۃ سواء احاط بہ علم
 الشاہد او لا الا فی النفی المتواترہ فی الشرط کما فی
 رد المحتار باب الولی و باب الیمن بالبیع والشراء و کتاب
 الشہادۃ وانما یقبل فان الاصل الغیوم فلم یفدا
 النفی امر انکشافاً قلت ان النفی نہا نفی متواترہ
 فتقبل الشہادۃ فیہ قلت اذا وجد الشہادۃ
 علی الرویۃ فلا تواتر فی النفی نہا یظہر ذلك من کلامہم

في بيان التواتر فانهم واما ثالثا انهم صرحوا بان
 طاموع الهلال في بلدة دون الاخرى واما الثاني
 وحكا الاتفاق بينهم على ذلك وان اختلفوا في اعتبار
 اختلاف المطالع وعدم اعتباره وما في المتن هو
 الثاني المعبر عنه بقولهم لا عبرة باختلاف المطالع اى يجب
 العمل بالاسبق روية حتى لو روي في المشرق لبلدة الجمعة
 وفي المغرب لبلدة السبت وجب على اهل المغرب التمسك
 بما رآه اهل المشرق فنثبت ان استبعاد المعترضين ذلك
 في الحق ما اجمع الفقهاء عليه وكفى به شناعة وكسحي كس
 بتطبيقه وبهي ان قولهم يجب على اهل المغرب بما رآه اهل
 المشرق اهدأخبار عنهم قبل ان يقع كذا الف سنة كرامة
 منهم جل مجددهم فان الاكن يقع من التغراف بلوغ الخبر من
 المسافة البعيدة اكثر البعد في ليلة واحدة
 ويمكن العمل بروية ساكني اقصى الارض مثلاً بخلاف الزمن
 السالف فان البوسطات السلطانية وغيرها من التدابير
 الاخر التي حصلت ذرايع لا يصلح الاخبار لم تكن بذلك
 المثابرة واطمئ على ذلك بها اولى والطف عيسى
 مما يقال انهم قد يدكرون مالا وجوده عادة كترس البني
 الكفار ومثله فان اعمال الكلام اولى من الهمالهما امكن ولا
 ينكر ذلك الا البليد الذي يحترز عن التقليد ولا يحسن الظن
 في حق الفقهاء ولذا اعد من عداو السفهاء والجهلاء الحمقاء
 واما رابعها ان القول بعدم روية الهلال فيما عدا التوسعة
 في جميع الاماكن قول تميني لم يحط به علم المعترضين فانه بلاغنا

جريدة الوطن المطبوعة ۱۸ و ۱۹ سبتمبر ۱۹۰۳ المسبوبة الصادرة
من بلدة لاهور انه ربي بلال رمضان عامئذ ليلة الجمعة
في الشام والمصر فاطمة اول يوم من ايام الصيام والعبادة
على الراوي فخل هذا العيد يكون يوم الاحد قطعاً ربي
العيد ليلة الاحد في بعض الاماكن غير ذلك ولا يسع لاحد
قط أن يتهم الكل بالكذب ولا يعمل شهادتهم الا من هو الجري
بذلك اعاننا الله تعالى منه والله اعلم بالصواب

والصواب

الخطبة الخامسة

ووسری رات جو چاند ویکھا گیا باریک تھا
جس سے معلوم ہوتا ہے کہ آج ہی کا ہے نہ کل اتوار کا

الکھواب

القول ان من قال باللال وكبره لا اعتبار له في الشرع
في افعال الدوار في روية الهلال بالنهار
لما لا نال المحرم ان العبرة لليوم والفطر في الشهادة
للكوينة للحساب والخبرة واطال في ذلك عن الثقات
والمة المذهب واعتنا فافيه عن غيره فليراجع بل صرح
في القول المنشور في بلال خير الشهور بما لفظه لا اعتبار
لكبر الهلال وصغره لما روى مسلم عن ابي الخثرى قال
خرجنا للعمرة فلما نزلنا بطن نخلة قال ترأينا الهلال
نقال بعض القوم هو ابن ثعلبة وقال بعض هو ابن
ليثين فقال اى ليلة رايتوه فقلنا ليلة كذا فقال

قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الصالحون
ان الله تعالى قد رزقهم رزقا كثيرا فهو لرؤيته رزقا كثيرا

الخطبة السادسة

ايك خبر پر مجوزین افطار قلیل ہیں اور مانعین کثیر
والحق مع اکثر

الجواب

اقول لعل من يمنع جواز العمل والافطار بالجذر الواحد
يمنعه اذا بلغ من تبطل من الغالب ظن صدقهم كما
فصلنا لا مطلقا لما تنقسم الخطرات لانه فاعها بامكن
وجه واثبت بيان والافطار شرک السلوك على طريق الحق
بجرح كثرة النافعين المكابرين فان كثرتهم ليست حجة موجبة
للعمل وحسبك فيه ما في القتاد في العالم كغيره من
كتاب ادب القاصي من انه لا يعتبر كثرة العبد و قالوا
قد يوفق للصواب بالايوفيق الجماعة انتهى وما قال في مسلم
الثبوت وشرحه فواح الرخموت بالصفة قيل ربما كمال
الحق مع الاقل وليس فيه بعد الا ترى الفرق

الناجية واحدة من ثلثة وسبعين
واقول على الحق وقد ارتد اكثر الناس بعد وفاته عليه وعلى
آله واصحابه الصلوة والسلام والمؤمنون اقل من
الكفرة وكان الاكثر من الناس في زمن نبى ائمة

صحة الامامة معاوية بن ابي سفيان

صحة
علي امامة معاوية رضي الله تعالى عنه
مع ان الحق كان بيد امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه
عنه من غير رية وخلق امامته يريده ابنه مع انه كان من
اخبت الصفاق وكان بعيدا لمراحل من الامامة بل الشك
في ايمانه خذله الله تعالى والصناعات التي صنعها معروفة
من انواع الخباثت واشتباهاها من الظلمة والفسقة
الحاصل ان الحق ربما كان مع الاقل وكثرة الاشخاص لا يستلزم
كثرة العدول والمجتدين اللهم الانا وراو قالوا امامة يزيد
وشتباها لم يكونوا عدولا بل من اعطى الفسقة والزناج
انما وقع فيه فان الظاهر من اتفاق اكثر المجتدين العدول
الاصابة بتأويل فيه فانه لا يزيد على الكلام على السند قال
في الحاشية المقتضى دعوى ظهور الاصابة ولما كان اشتباه
لهذا الاسناد وظلم عليه وانت لا تخفى عليك ان دعوى الظهور
لا يخلو عن كدر قتال انتهى فالملتمس من السادة الذين
قد افترقوا قبل ذلك من غير خوض النظر والتحقيق فنبه
بخلاف ما في تلك الرسالة انهم يبعثون فيها بعين الاقصاف
وتتشرفون اليها بلحاظ الاعتراف وتقولون لما قال
امير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه كل الناس افسق
من عمري حتى المحزرات في الجبال حين قرئت امره
عليه رضي الله تعالى عنه قوله تعالى وانشتم احداهن
فقطارا فلما اخذوا منه شيئا اوتوا به الامير
عن المهور الغالية اسد الزجر وخوف الناس عنها غاشية
التخولف بفضطها وادخالها في بيت المال ولما قال علي

اصبت و اخطانا و فوق كل فرى علم عليهم
 اذ سأل رجل عن مسئلة فقال فيها فقال الرجل ليس بلذ
 ولكن كذا وكذا فان الخليل عن الحق وصرف النظر في التوضيح
 لمجدوهم ان الرجوع عن القول الاول يورث المظنة
 و يوجب المنقصة او ان القائل الذي هو كذا وكذا لم
 يحفظ اذ ب الا عيان والا كما برنى الخلاف معهم لا يتيقن ان
 انما ظم الدين و عمائد اليقين و يحرمى النعم ان رجوعا عن قولهم
 فهو اقوى لهم و الا فاعالهم اخصى لهم اذ الرجوع عن المرحوح
 عند اصابتها الحق من كمال الزهد والورع و غاية التوحي
 و اتباع الشريعة يرحم الله بذلك المتتالمة الهدى
 والرشاد الى يوم التثاقل اختيار القول الاول مقرر على
 ذلك مع العلم بخلافه انها هو من شر المعاصي و اجمع
 المطاعين اعاد لنا الله و اياكم من تكسب الاعراض النفاية
 و الا هو و اطهار الحسد و البغضاء في الاقتداء و القضا
 اللهم و تقبل و عاف

أخطرة السالعة

اس خبر کے پہونچا نے بین رضاری کی مداخلت
 ہے جن کی شہادت شرعاً قابل وقعت نہیں

الحواصی

اقول نعم انه لا اهل الكتاب بل المشركين ايضا مداخلت
 فی ایصال الاخبار و المكاتبات لكن عدم جواز العمل

بها لاجل اعانتهم فيها وايصالهم اياها او بناء على ان
 شهادتهم لا تقبل فذل بلا حجة ودعوى من غير بنية
 اذ الاصل حال امر والشهادة امر آخر وليس من باب
 واحد حتى يحكم منه بما حكم فيها والا فبالك في مثل
 هذه المسائل (ا) اما اردت ان ذهاب لاداء صلوة الجمعة او اتمام
 التذكير الى ما وراء البحر وركبت على سفينة لكافر او صليك
 الى شطه تلك (ب) انت كبري فضع عدم الماء فيه وعسى ان
 يخرج الوقت فاعطاك رفيقك الكافر ما يكفيك للوصوء
 (ج) سافرت راحلا وانت صائم فاعيت من فطر العطش
 والخصاصة بحيث عليك الافطار فاذا جاء كافر راكب اردت
 على راحلة فاقبعت الصوم لذلك (د) ليس عندك
 شيء مما يוכל ولو لم تتح به لم تقدر على الصوم فنجست
 الى كافر لتستقرض منه شيئا من الطحين والزيت
 والسكر فاعطاك ما تريد فتحت به صمت (هـ) اهل
 الكتاب او صلو نفسك ومالك وزادك وراحلتك
 الى بندرجة لاداء مناسك الحج بحيث لو لم يمنوا عليك
 بمثل هذا المن العظيم لم يكن لك الوصول الى المطلوب
 (و) امنت من مخاوف ومهالك باعانتهم وحصل لك
 الامن من قطع الطريق بذلك فلذا اصبحت الامنة و
 بلغت مكة وحجبت وقس على هذا فانك مشاب في عبادتك
 وما حور في طاعتك فالصلوة مقبولة والصوم محرم غنة
 واجم مع بدخلة النصارى والكفار في الاصل وال
 اعانتهم فيها **قطعه** ان مثل ذلك الاعانة من الكفا

استد

فی امر من الدین لا یفسده ولا ینقصه فکیف فی ایصال
الخطوط والاختیار نعم ان شہادتهم غیر مقبولة ومن ادعی
ان الایصال حکم حکم الشہادة والیہامن وادوا احد
فعلیہ البیان ولقد جوز صیرحاً مولانا المرحوم عبد الحمید اللکنوی
فی مواضع شتی من مجموعات فتاواه العمل بالاختیار الکثیرة
التلغرافية مع ان اعانة الکفار فیہا ازید بکثیر بالنسبة
الی الخیر الواحد وصرح فیما یجوز العمل علی ما حرره قاضی
البلدة الاسلامیة من حکم فتح النکاح مع ان ذلک
التحریر اما ان یصل بذریعة الخیر التلغرافی او بتوسط البیوط
والاحتمال الثالث بعد والله تعالی اعلم بالصواب

الخطوة الثامنة

اس خبر پر شہر کے قاضی نے حکم افطار نہیں دیا جسکے
ہم ایسے معاملات میں پاسبند ہیں

الجواب

اقول اولاً انه ليس بقاض قطعاً وكفاك في ذلك
ما اذنت به مولانا المرحوم عبد الحمید اللکنوی رحمہ اللہ حیث حرم
صرحاً بكون جواب الفتوى المذكورة في مجموعة الفتاوى
صحیحاً وذیلہ بما یرسم علی صحیحة الفتاوى وحقیقتها ولفظ
الفتوى ما قوله لکم ایہا العلماء السادات فی الرجال المنصوبین
المقررین فی کل بلدة او قرية او محلة من محال البلدة علی
وظائف آبائهم من امامة وخطابة وتعلیم الایام والقبول

في مجلس النكاح وكتابة لدفتر النكاح وتشريح الجنازة و
 الصلوة عليها وغير ذلك وليس لهم علم الا لبعض منهم كما
 هي عادة ويارنا فهل يكون بذلك النصيب والتقدير
 العاديين قضاء وبل يجوز لهم تزويج الصغار والايام
 واقامة الطمع والاعيا وبنوا الوجود **هو المصوب**
 انهم ليسوا بالقضاة لان القاضي انما يكون قاضيا في البلاد
 التي تحت حكم السلطان بالتقليد من ذلك السلطان
 كما في الدر وغيره واما في بلاد الغلبة انما يكون قاضيا بتراضي
 المسلمين والقائم على احد منهم قال في رد المحتار ونصير
 القاضي قاضيا بتراضي المسلمين فيجب عليهم يجعلونه واليه
 مسما منهم انتهى فيجب على المسلمين ان يتفقوا على واحد
 منهم يجعلونه واليه يقول قاضيا ويكون هو الذي يقضي بينهم
 كما فيه ايضا فاذا عدت ما ذكرنا فلم يوجد ذلك في المذلولين
 في السؤال وانما هم مقررون على وظيفة آبائهم بالعادة فلا
 يكون قضاء فلا تصح في بلاد الغلبة اقامتهم للجمعة الا باذن
 القاضي او والي متفق عليه من اهل البلدة لما قال في
 رد المحتار لا تصح اقامتهم الا لمن اذن له السلطان بواسطة
 او يدونها المبدون وذلك لما انتهى واليه الى انها كان سلطان
 فلا تصح اقامتها بدون اذنه ثم ان الاذن من السلطان
 انما يشترط في اول مرة فاذا اذن باقامتها شخص كان
 له ان ياذن غيره كما في رد المحتار فلا يجوز اقامتها لكل خطيب
 الا لمن اذن له السلطان او من اذن له فكذا ابننا والعيد
 كالجمعة لان صلوة العيد يجب على من يجب عليه الجمعة

بشرائط سوى الخليفة كما في الدر المنثور وغيره فاذا لم تفهم ان كور من
 في السؤال اقامته بالجمع والاعباد فلا يصح انهم تزويج الصغار الا
 واما الوالي والقاضي المتفق عليه في بلاد الخليفة فهل يملك
 تزويج الصغار الايتام فلم اراه غير محال ان ظاهرا من ان
 يجب على المسلمين ان يتفقوا على واحد منهم يكونه واليا
 فتولي قاضيا ويكن هو الذي يقضي بينهم انه يملك والتدعاه
 اعلم وقال في رد المحتار اذا اولى الكفار عليهم قاضيا ورضيه
 المسلمون صححت توليته بلا شبهة انتهى فيجوز اقامته بالجمع و
 الاعباد وتزويج الايتام بذلك القاضي بشرط رضا المسلمين
 به ثم ينبغي ان يكون القاضي موثوقا بغير عفاقه وعقله ومسلما
 وظهره وعلمه بالسنة والامار ودوره الفقه ولا يكون قضا غليظا
 جبارا عنيد الا انه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وعلى آله واصحابه وسلم كما في الدر وغيره فاذا اعلنت ما ذكرنا
 فيجب ان يجتمعوا بليتيم اهل كل بلدة واليا وان يتفقوا
 عليه حتى يقيم به الجمع والاعباد ويزويج الايتام وجاء في
 الحديث من مات ولم يول نفسه ابا مائة نسيته جاهلية
 ثم لا يخفى ان كل بلدة وقصرية في بلادنا لم يخلو من وال ورئيس
 في الزمان المتقدم لكن في هذا الزمان وقع بين اهل التحالف
 والافتراق ولم يوجد القضاة الا انما را فينبغي ان يجتمعوا
 ويتفقوا على وائل واحد حتى يقيم به الجمع والاعباد و
 يزوج الايتام لان الوالي كاستطاع ان يخلو بمسألة
 الا واحد الا انه جاء في الحديث اذا بورع الخليفة من
 فاقبلوا آخر منها فكذا الوالي فيجب عن الوالي الاخر والله تعالى اعلم

و قال مولانا المرحوم ايضا في موضع آخر منه وقت
 سبق من القلة ايضا ما نصه و قد نسخ لكاح بخيار بلوغ قضاء
 قاضي شرط است و در بلاديكه زير حكومت كفار بوده اند
 و قضاء قاضي در اينجا مفقود است اگر چه واقع افتد
 ضرور است كه صاحب معاملت به بلاد اسلام كه
 در ان قضاء قاضي موجود است مثلاً بلاد حجاز و بلاد روم
 و غيره و از بلاد هند روم و بجهوپال و غيره رفته الفصل
 ساز و يا بندي بر وجه تحرير از قضاة بلاد اسلام حكم نسخ طلب
 سازد و الله تعالى اعلم انتهى قال قلت ان ما سبق
 عن رد المختار من انه اذا اولي الكافر عديم قاضيا و رضيه المثلون
 صحت توليته بلا شبهة انتهى يد اينجا على صحة قضاء قضاة
 زمانتافانه نصيب و لاة الزمان **قلنا اولاد** ان قاضي
 بلد تنها لم ينصب و لم يول لان يقضي بين المسلمين فيما
 يحرم بينهم من المعاملات و الحضومات بل انما هو المستفهد
 الجرح و اورايج الانا في كتابه فقط على ان له بكل بكاح و ربما
 ممن الناس و ذلك ايضا لانه يليق بذلك المنصب
 بل لانه لو عي انه من اقارب القاضي السابق المتوفى و قد
 سمع انه بدل نسب و نسب نفسه الى ابا و ذلك
 القاضي و احدا و له التخصيل ما وجد و لم يخش مما قال سول
 الله صلى الله تعالى عليه و آله و اصحابه و سلم
 لعن الصابون فيها الجملة انه ما حيز قط من عند النولا
 من يسمع الدعاوى و يفصل بينا و يحكم لنا و علمنا قلا
 تولية اصلا و ثانيا انه يشترط في تراصني المسلمين

وقت حال مولانا المرحوم ایضا فی موضع آخر من وقت
 سبق من القلعة ایضا بالنفسه ودر نسخ کفاح بخیار بلوغ قضاء
 قاضی شرط است و در بلادیکه زیر حکومت کفار بوده اند
 و قضاء قاضی در اینجا مفقود است اگر بجهت واقع افتد
 ضرور است که صاحب معاملیه به بلاد اسلام که
 در آن قضاء قاضی موجود است مثلاً بلاد حجاز و بلاد روم
 و غیره و از بلاد هند راجه پور و بجوپال و غیره رفته الفصل
 ساز و یا بذریعہ تحریر از قضاة بلاد اسلام حکم نسخ طلب
 سازد و الله تعالی اعلم انتهى قال قلت ان ما سبق
 من رد المختار من انه اذا اولى الكافر عليهم قاضيا ورضيه النكاح
 صححت توليته بلا شبهة انتهى بدلائل على صحة قضاء قضاة
 زماننا فانهم نصيبهم ولاية الزمان قلنا اوله ان قاضی
 بلد تنال منصب ولم يول لان يقضى بين المسلمين فيما
 يحرم بينهم من المعاملات و الحضورات بل انما هو المستبعد
 الجرح و ادراج الانكحة في كتابه فقط على ان له بكل نكاح و ربما
 من الناس و ذلك ايضا لانه يليق بذلك المنصب
 بل لانه اوعى انه من اقارب القاضی السابق المتوفى و قد
 سمع انه بديل له و نسب نفسه الى ابيه و ذلك
 القاضی و احدا و له لخصيل ما وجد و لم يخش مما قال رسول
 الله صلى الله عليه و آله و اصحابه و سلم
 لعن الصابون فيها الجملة انه ما حيز قط من عند النولا
 من يسمع الدعاوى و يفصل بينا و يحكم لنا و علينا قلا
 تولية اصلا و ثانيا انه يشترط في تراصی المسلمين

الاتفاق منهم كما قد سبق وقاضی بلدتنا بعد مصلحت
 وصلاحتهم لذلک اکثرنا غیر راغبین عن قضاہ بل عن
 تعہدہ وذلک البیہا ثانیاً لئلا یندر اشتراط واداسی
 انیکون القاضی موثقاً فیہ فی عفافہ وحققہ وصلاحتہ
 وفہمہ وعلیہ بالسنتہ والآثار ووجوہ الفقہہ وکل ذلک
 منتقے فی قاضی بلدتنا اما عدم کونہ موثقاً فی عفافہ
 فانه بحیث ان سبک ضرورۃ فتوسل بہ وثاہلہ المطالب
 او احسنہ ارج ما وقع او نحو ذلک ولحکم اللہ بیننا و بینہ
 انہ علینا وینا وشریعۃ بیننا فیما یتعلق بالانکحۃ
 وحسبک فیہ ما قال فی حقہ الوالی العالی سطرک
 الخلس غنہ بخیر الحکم بن المتجاہدین بالفطرۃ عدالت
 ہم اس ڈگری کو بحال نہیں رکھہ سکتے ہیں۔ اس مقدمہ
 کے امور واقعات بہت مشتبہ ہیں قاضی کے حشر
 میں تاریخ کی بابت صاف غلطی ہے۔ اور اس مقدمہ
 میں تاریخ نکاح بہت ضرور می امر ہے۔ اور جس حالت میں
 یہ تاریخ شکی ہے اور ترمیم کی گئی ہے اس لئے ضروری
 ہے کہ کل معاملہ پر شبہ کیا جاوے۔ مدعی کی ایک
 عورت پہلے موجود نہ تھی کہتا ہے کہ لڑکی خود بخود
 میرے پاس آئی پہلو اس کی بابت شک ہے۔ پہلو یقین
 ہے کہ اس نے اسکو چیرا یا فریاد کیا۔ عدالت
 ماتحت نے خاصکر قاضی کے بیان پر حصر کیا ہے
 جس کی بابت بیان کیا گیا ہے کہ نیک چال خلیں کا
 آدمی ہے اور مبرا اثر اشتباہ ہے۔ لیکن بہت اہم غلطی

اور اجالہ کا
 الذی لم یقع

حسب النكاح کی وجہ سے اس کی شہادت کی وقوت ضرور
 زایل ہو جاتی ہے ہم اہل کو منظور و فیصلہ و ڈگری عدالت
 ماتحت کو منسوخ کرنے و عوی کو خارج کرتے ہیں
 خراجہ ہر دو عدالت بندہ سعی غاید ہووے۔ ویرہ
 غازیخان لم جنوری سنہ ۱۱۹۷ و سخط لے انکس ڈوٹرل
 حج ویرہ جات۔ و الشواہد فی الباب کثیرۃ التفینا
 علی ہذا خوفنا من الاطشاب فہذا ظہر ان ولایۃ الزمان
 من ضباط الانکیز لا یعتبرون فانی سجدہ ولا یقبلون
 شہادتہ امی فیما یتعلق بالانکیز فیما مع ان ہذا ہو
 الذی فوضوہ و تصویہ لاسخ حکامہ حسن نظامہ
 و یبغی ان لقد ذلک و ہما آخر لاثبات المطلوب و اما
 عدم الفہم و العلم بالسنتہ و الآثار و وجوہ الفقہ
 فلا یحکم فی الشک فانہ لبلاوۃ لیس اہ علم بالفروضات الہی
 فضلا عما استشرط و ثانیاً بعد التشرل علی سبیل
 البترع ان فتویٰ القاضی او المفتی یکب التمسک
 بہ ولا یرد بحال فاما کما ان یبغی لقاضی بلدتنا الحاصل
 التخلف عن الفتویٰ الہی تقضیۃ الخیر التفرغ فی روتہ
 الہلال ولا عن فتویٰ مفتی بلدتنا علی العمل بہ فذلک
 لم یعتبر بما وقع عن جہل او عن جبر و ہوی نفسہ قال
 مولانا عبد الحمی المرتوم فی جموعۃ فتاواہ فی حق من عمل
 خلاف فتویٰ المفتی فی العبد بالنفسہ و رد مختار می
 نوکد و لو کالوا بیلدہ لاجاکم فیہا صاموا بقول ثقہ
 واقطر و ابخبار عدلین مع العلة للضرورة انتہی و

در رد المحتار می نویسد قوله صاموا ای افترافنا قوله و افطر
 عبارة غیره لا یاس ان یفطر و اد الطاهر ان المراد لو خیر
 ایضا انتهى بلخصاً بناءً علیه و در صورت سؤال بهرگاه مفتی
 فتوی افطار داده بر تمام کسان افطار لازم شده و
 اداء نماز عید و ران روز واجب گشته انتهى بقدر
 الحاجة و قال الفیاضیه فی حق جماعة تخلفوا عن
 فتوی المفتی و لم یقبلوا باللفظ مخفی نہیں ہے کہ اس
 صورت میں خطا و مخالفین سے ہوئی اور قابل
 بلاست و ہی لوگ ہیں بلکہ سبب نہ تسلیم کرنے
 شہادت و حکم مفتی ثقفہ کے گناہ اوں پر لازم الی
 آخر الشناعة علی من تخلف و قال الفیاض
 فی حق جماعة آخری خالفوا فتوی المفتی و ترکوا العمل
 بہا ما حاضلہ بہرگاہ مفتی نے شہادت بلال رمضان
 و بلال شوال کو قبول کر کے حکم صوم یا افطار کا دیا
 لوگوں کو اوس کی تعمیل لازم و واجب ہوگی بناءً علیہ
 جن لوگوں نے باوجود کذرنے شہادت و حکم
 مفتی کے افطار نہ کیا اور دوسرے دن عید کی
 وہ گنہگار ہوئے اوں پر توبہ لازم ہے مگر اس سے
 وہ کافر نہیں ہو گئے اور دوسرے دن جس نے
 نماز پڑھی اس بنا پر کہ اوس روز کسی حکم عید
 نہیں بعد کذرنے شہادت و حکم مفتی کے غیر
 معتبر و لغو ہے۔ اور جن لوگوں نے بہر بنا و حکم
 مفتی افطار کیا اوں پر قصفا اس روز کی کہ اور

مقامات بین و ہاں روزہ تھا نہیں لازم ہے بلکہ اول
 پر ہی لازم تھا جو اوہوں نے کیا رہتی فلما ثبت من
 تلك الفتاوى الثالث ان قاضي بلدتنا عمل بخلاف
 ما عليه مشايخ مذہبنا في عدم العمل بالفتوى التي تضمنها
 الجزء التلغرافي و الفتوى مفتی بلدتنا علی العمل بہ
 ثبت انه ليس علينا التماسي به فيما عمل فان قضاء القاضی
 بخلاف ما عليه المشايخ لا ينفذ قالت الفقهاء
 القاضی المقلد عليه تعلیم و اتباع رايهم فلا يملك
 مخالفة مذهبه و اذا قضى بخلافه لا ينفذ فان قلت
 انما الاثم او الشناعة على من تخلف عن حكم المفتي
 على الشهادة و اليه اشير في الفتوى بين الاخيرتين
 لا عن مجرد حكم المفتي من الشهادة كما فيما نحن فيه
 قلنا يذاز صحة الفتوى انما هو وجود الشهادة عند
 مفتي و اما وجودها عند الآخرين فليس بضروري اصلا
 غايته ما في الباب انه لا بد لنا ان نحاط و نفهم
 ان المفتي حكم بولاك بعد استماع الشهادة و يكفي
 في ذلك مجرد قوله شهيد و اعندي او ثبت كذا و نحوه
 من غير ان يلزمه الاستشهاد على ائمه شهيد و اعنده
 بكذا و الا فيلزم الاستشهاد ايضا على ائمه سمعوا شهادته
 من شهيد و ا على الواقعة عنده و بكذا فتمت
 و ما اشرفنا الى كفايته حاصل فيما نحن فيه فان الخ
 التلغرافي كان ينادي بانه ربي الهلال الليلة و ان يوم
 يوم العتيد هذا و الله تعالى اعلم بالصواب

يكمال

الخطبة التاسعة

ماه ذي القعدة كما جازى شب عشرينه كونه من ويحيى
 كذا جازى من ثابت في عيد الفطر يوم عشرينه كونه من

الجواب

اقول اولاً انه غير ملتفت اليه بعد ما ثبت في الخطبة
 الرابعة من انه لو اعتبر مثل ذلك الشهادة لا يمكن ان
 ثبت امر ما وانه ليس ذلك الاستدباب الشهادة واجبا
 الحقوق وانه قد صرح الفقهاء بعدم قبول شهادة النفي
 والنهم قد اتفقوا على جواز الطلوع في بلدة دون الاخرى
 فتكرار النظر فيها وتذكر ولا غيبها والافتقار والتكفل و
 ثانياً ان رؤية هلال ذي القعدة ليلة الاربعاء لا ايراد
 اصلاً في عدم صحة القضاء بالحكم الشرعي والافتاء بالافطار يوم
 الاحد فانه يلزم القضاء وكذا الافتاء والعمل بالفتوى بعد
 وجوب ما يغلب ظن صدقه على الفور ولا يجوز تأخيره ولو لحظة
 حتى انه قال في الدر المختار القاصي بتأخير الحكم يا ثم وبغير
 ويعزل وفي الاشباه لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد
 وجود شبهة الا في ثلث رتبة ولرعاة صلح الاقارب
 واذا استعمل المدعى انتهى لا سيما لا يمكن توقف
 حكم الافطار والصوم وترتبة على هلال الشهر الا في حجة
 لصدق ما يغلب ظن صدقه وكذا به لافتراس الصوم او
 الفطر في ذلك اليوم خاصة غير متجاوز عنه ولا يجوز بعد

ذلك فان الزمان يتجدد فالماضي لا يستقبل حتى يرتجى
 وينتظر للعمل بالفتوى فيه غاية ما في الباب انه وقع
 الشك بعد مضي الشهر فيما وقع وذلك امر آخر فان
 المسئلة هو انه كيف امر الشارع في اليوم الخاص الذي
 شهدوا به يوم العيد بل بحسب الطلوع فيه او
 الفطر فحديث انظار رؤيته بلال في القعدة في جوابه
 تحريته لصدق شهادتهم وكذبها انما هي فقه المحبون او
 كصنفه المحبون والله اعلم بالصواب

الخطبة العاشرة

بسمه خبر آئی ایک ایسے شخص کے پاس جس کے ہم مخالف
 اور بدخواہ ہیں پس کیونکر تسلیم کریں :-

الجواب

اقول انه قد صدق الحود اللدود في هذه الكرة و
 ترك الجدل والمكابرة بالمرّة وانا على ذلك من
 الشاهدين فلا جواب عن ذلك الا انه كفى له في
 شناعته وسوء عمله وكوته واعراسه شريرا ولنا في
 دفع مظنة ورفخ اذنية ومنع مكره وخد بعته من
 سورة الفلق ولیدور من قال ولها ولفظ
 انا قاورا لا اعط حشيتي + لكن حودی وائے من ذاك
 ست يا حود بداء غيظك + الحاسد في الطب غير
 وان شئت ان تعرف وجه معادتهم ومعاداتهم

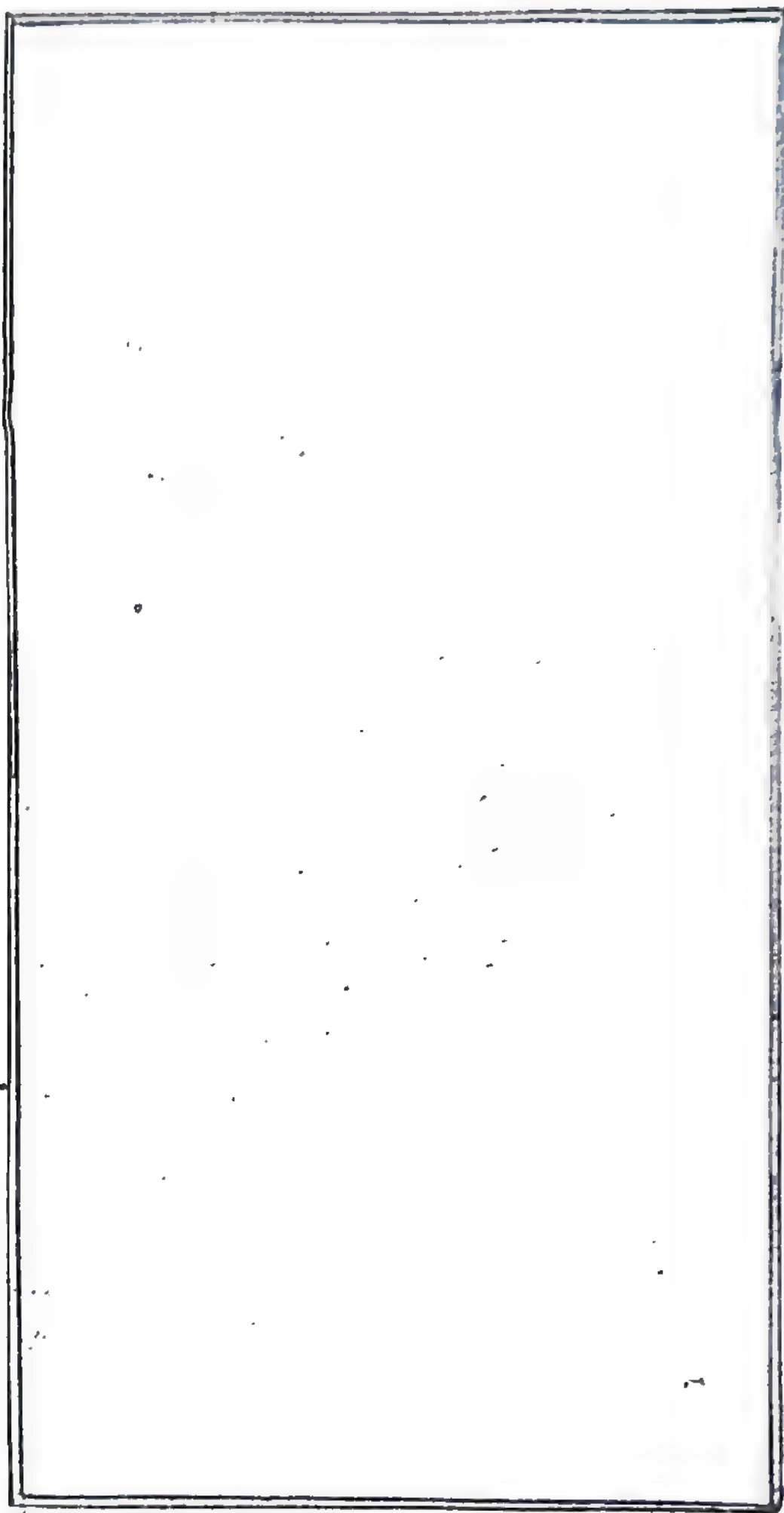
بهذا العبد الأسى على سبيل التفصيل فعليك برسالتنا
 المسماة بتذكير الاصحاب في تذكيرة الانساب
 ان وفقني القديس كما هما تجذ فيها من ذكر اناس بهم ما يحكم
 من رذائلهم وحسناتهم وقلة حياءهم ومروءتهم الباعثة على
 التباغض والتحاسد بلا حق لهم على قيارك كل شيء
 وملكك الكفناهم كما شئت والدفننا في خباياك
 بغايتك فانك المستعان وانت المتقدر
 البديان ويا من هو الغالب على امورهم انا نجعلك
 في محرابهم ونحو ذك من شرورهم فاني شكوني
 وحزني اليك ولا حول ولا قوة الا بك ولو لم يكن
 هذا آخر الرسالة وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
 واصحابه اجمعين
 برحمتك يا ارحم الراحمين
 امين

بهذا العبد الأسى على سبيل التفصيل فعليك يا ربنا
 المسبحة تبتدئ بكبر الأصحاب في ذكرهم الألسان
 ان وفقني القديس كما هما تجدد فيها من ذكرك يا ربهم ما يجد
 من رزقهم وحسنهم وقلة حياتهم وميراثهم الباعثين على
 التباغض والتحاسد ملاحق بهم غاي قيارك كحش
 وملكك الكفنا بهم كما شئت والنفقنا في حمايتك
 بغايتك فانت المستعان وانت المتقدر
 الديان ويا من هو الغالب على امورهم انا نجعلك
 في محرابهم ولحمهم ذب من شرورهم فاني شكوتني
 وحزني اليك ولا حول ولا قوة الا بك ولبك
 هذا آخر الرسالة وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
 واصحابه اجمعين
 برحمتك يا ارحم الراحمين
 آمين

جادو بیانی زین الاقران فاضل نبیل مولانا مولوی علی گوہر رضا نوسوی امجدہ

مخدک علی نعماء قد عمت و لشکرک علی الامت و جبت
انت المعطی و نحن الباسطون بایدیم لیدیک فی عرصات
الرکود و انت المفیض و نحن غطشناک غیوث غوثک
فی قفرو طود سبحانک ما اعظم شانک و اجل برہانک
صل علی ہادی السبل الذی ہدی الاعم و الرسل بحی
الناس عن بوادی الضلالة و دعاهم الیک علی حین
خسرة من الرسالة و ارحمنا بحقد و امن علینا بحسن الثواب
ولا تحزننا یوم الحساب و بعد فطوبی للناس من فی
الدوائر و الہاب من فی الہواجر ان بہاک نبیر اساقہ
کمل سطوعا و شمس استوی علی فلک التحقیق و سما
التدقیق شرقا و طلوعا و مغربا قد فاض و اغنی المتراحم
من نتائج فکر الفاضل الہام العالم المقام عمدۃ الافاضل
مرجع الامثال الذی فی جودہ طبعہ بشارتہ لم یبلغہ ابدا
الامال مولانا و الفضل اولت مولوی احمد بخش
صانہ اللہ تعالیٰ لم یأت بشئ ابدا الزمان و لم یتشر
السبق فیہ اللہ قاصی و الادان رسالہ کاملہ ابھر
فی الکونز احتوت علی نکات لطیفہ و الجاہات شریفہ و انی قد طالعہ
فوجدتہ کما تری و یلتوی و یحری شکر اللہ سبحی المؤلف النبیل
و حرازہ البدن خیر الطراز و وفق علی البر و التقی و مد فیوضاتہ علی
اہل الہدی و انا العبد الضعیف الراجی لعفونہ و قیر علی گوہر علی

انزل كل كوه بهر بار جناب معظم المستثنى
 عن التعريف الفاصل البحر العريف
 مولانا المكرم مولوى غلام محي الدين صاحب
 سجاده نشين المكه ^{الفاصل} واهم فضله وفضله
 لقد بانع في وصفه العالم آلاءه والفاصل
 الاعم في باوى النظم لكن الدقيق حكم بانه
 حرمى بالزبادة نعم من علية شاعرية
 الامتنان اخبر جناب من غيايب الدولان حرره
 الحقير غلام محي الدين المكه



تكملة

من مؤلف الرسالة
 كان الله تعالى له في بيان
 ما وقع بعد التأليف من بعض
 المعاريف واهم مجده وما ظفر
 الا ان به من مكتوب ثقة وثقة
 سند زمانه رحمة الله تعالى عليه
 في جواز العمل بالبحر
 الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول
النبى الاين سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين آيين
ارحم الراحمين ولقد فانه بعد الفراغ والبطالة
عن تبليغ الرسالة حدث لى فى تلك الحالة ما الحجابى
الى ملتان لا محالة فحين ما بلغت فى تلك البليدة اغتذلت
عن شرم فيها من البليدة قدم فيها مخدوم الهداة الرشيد
مطاع الجواهر الفردة ماحى الردة حامى الحق وهاوى
المروءة له فيما يعمل الشاى والحمد لله وله فى بيانه اللطيف
الجودة حتى كانه اسحر او اشعبه بل فى كل امر
الهدى هو ابن البيرة محمود الاسنة مخدوم الافئدة
صاحب المحرمات المعتدة والمبرات الممتدة
والسجيا الكريمة المعتقدة والشيم المرضية المنفردة
على النخبة سنى السدة الذى له البساع
الطويل فى تفصيل الجميل والكعب العالي فى كعب
المعالى فسبحان من افردوه فى اللطف والجلد ونبلى

الجهود والمجود ونيل النجاة الحسنى والخلق السوي قبل
 اهل الحاج الشيخ الحاج محمود التوسومي لازالت
 عنته بلثومة ولا برحت الجباه بنبراب اسفته موسومة
 من سفر الفتن صدين عن الفتن ومع الفاضل الالمحي
 والفاضل اللوذعي الذي هو من عدا ومشاهير زمانه
 ونجارب برادانه والدارضي بذكر اسمه غير رسمه بانه ايهم
 مشهور بالصحة وبعبارة اخرى مهيب
 وسماه رشيد وحصل فذات يوم اذ رجع
 الفاضل بحضرة المخدوم مرجع الافاضل عن تملاق
 بعض احبابه او المتوسلين بجنابه فقص عليه بانه
 كانت لعلماء البلدة خدشات في قبول الخبز التلغاني
 للمصوم والفطر فازحتنا بوجه حصل منه الاطمئنان للذكر
 وهو انه متى حصل غلبة الظن حل باليقظة الخبز
 المذكور فان الفقهاء قد افادوا بقولهم كان يشهد
 شاهدان ان كل ما يقيد بالنقده الشهادة فحكمه حكمها
 فبعد ذلك لما اهدت المخدوم الكرم بالرسالة و
 التحفة بها امرني بتبليغها الي ذلك الفاضل اذ ليختم
 هو عليها ايضا نقده ليقالها وتأييد لما فيها وذلك
 لما كان سمع المخدوم منه في ملتان من اتفاق رايه
 كما مر الآن واني لما لم يكن لي يد من الامتثال امره انقدت
 له واظفحت قوله فبلغنا بها عنده فاجاب بما سمعته متنا
 لالان نطعن فيه لعلنا بل لانه اراه الشكر لفي والنصديق

على
 شيخنا

والسلوك في عبادة الحق والتحقيق فانه دام مجده وان تردو
 في العمل بالخبر المتخالف في الفطر وفي كون غلبة الظن حجة موجبة
 فيه للاتحاد حدثت له في باوي النظر اول الوهلة وارحوا ان يرجح
 عنه حين ما طالع هذه التكملة وان الحق يبين الاحالة والامتنع
 ولو الف حجاب فان النظر فيما قلنا بعين الانصاف يسيرة على
 القبول والاعتراف لكنه جزم بالعمل به في الصوم وكونها حجة
 موجبة فيه وبالله التوفيق قال وثابت خبرنا ربي ان نظام
 سلم اما فطره لى عدوكا هو كما يجب تصريحات متون ضرورية
 سيجاجاتناى. الكفا بالواحد لو جاء من خارج البلد ظاهر الرواية
 كى برخلاف هى اقول اولاً لانه لا يشترط في الفطر وجود
 الشهادة وكذا في الصوم فضلاً عن العدو على ما صرحوا الجواز
 الافطار بالتحريم ولصوت الطبل والندفح كما مر في الخطبة
 الاولى من الرسالة وثانها ان كون العدو ضرورياً اثبتنا
 خلاف ذلك في الخطبة الاولى ايضا عن تصريحات
 الفقهاء محل الفطر يقول عدل صدقة وفي الخطبة الثانية
 عن رواية الاكتفاء بالواحد وانما اجاب به الفاضل
 عنه بقوله الكفا بالواحد لو جاء من خارج البلد ظاهر الرواية
 كى برخلاف جواب استحصله الرواية ليست بظاهر
 الرواية ففساده ظاهر لما انه صرح العلامة الشافعى
 ناقلاً عن الثقات بكونها ظاهر الرواية وحرم به وان ارادوا
 انها والكانت ظاهر الرواية الا انه تخالف الرواية الاسرى
 المذكورة في المتون التى هى ظاهر الرواية ايضا فكذلك
 ايضا لان هذه الرواية رجحت بالطرق العديدة فالعمل على

للمرور

فانه ان اراد بذلك ان ذلك

مفتی

تلك الرواية الاخرى كانه العمل بالمرجوح فلا يمين ولا نفي
 من جوع فتفكر وثالثا ان الحكم يلزم الصوم عند سماع
 المدافع اوردية القناويل كما اعترف به الفاضل ايضا
 خلافا لما في المتون وتصريحه بان يلزم في الصوم وجود
 عدل واحد الكانت السماء المغتمة وجم غفر الكانت
 مصحة فما بال الفاضل يحكم تارة بخلاف ما عليه المتون
 ولم يتبل به ولم تعد ذلك عيبا وزعمه اخرى كما ترى
 وليس هذا الا لتعمل بهوى النفس ومقتضاها اعادة
 البدواياه عن ذلك وراى الجاهل خلاف ما افاد به الفاضل
 نفسه في بستان من استفادة الجواز عن قولهم كان شهيد
 شاهدا ان كما عرفت في المقدمة قال بر تقدير كفى من تسليم
 مخالف ثمة زور سے کہہ سکتے ہے کہ ما نحن فيه بين تار
 ومبندہ نہ تو اپنی رؤیت پر دیرہ غار نجان والیوں کے ہاں
 شاہد ہونیکا استحقاق رکھتا ہے۔ اور نہ تجر ہونیکا۔ اسے
 مضمون تیار شاہد کافی ہے۔ اور نہ اپنے افتاء سے خبر دینا
 ہے۔ اقول انہ سخیف جدا اما اولاً فلان القول بعدم
 صلاحیۃ لكونه مخبر اقول واد فلا يلتفت اليه واما ثانيا
 فلانه لا يلزم على المفتي في جواب الحادثة او عند اظهار
 فتواه ان يقول افئتت وكذا ذلك حتى ان الاشارة
 المحضة عنه بحوز العمل بها صرحنا بذلك عن الفقهاء في
 المسلك الثاني من الحظرة الثانية للرسالة واما ثالثا
 فلان صوت المدافع او الطبول اوردية القناويل قد صرح
 الفقهاء بيلزوم الصوم وبكل الفطر بها على ما مر عن سبب مرة

فماذا يقال فيها بل هي اداء شهادة او اخبار او غير ذلك
 فما هو جوابكم فله جوابا قال اگر ایسا ہی ہو تو بوجہ انتفا عدو
 فطر کے لئے کافی نہیں اقول انہ اعادۃ لما از حناہ
 من قبل فلا یغیدہ حیاء من الفاضل قال واحد عدل
 مصدق کی خبر کی قبولیت پر جواز فطر کی بنا حکموشامی
 نے تصریح کیا ہے بوجہ نہ ہونے حجت ملزمہ کے بغیر
 مطلب نہیں لہذا شامی وغیرہ نے اسکو اثبات فطر کے باب
 میں نہیں لکھا بلکہ یوجب القضاء والكفارة بین لا کفر
 انتاہی جتلانا مقصود ہے کہ اگر واحد عدل مصدق کی
 خبر کے سہارے پر فطر کیا جاوے تو بر تقدیر ظہور
 مخالفت و لزوم صرف قضاء ہی لازم ہوگی نہ کفارة درختار
 و شامی کے بغور بلحاظ سیاق کے دیکھنے سے صاف طور
 معلوم ہو سکتا ہے اقول اولاً ان قولہ ان تصریح العامة
 الشامی بحیث جواز الفطر لا یفید المطلوب لعدم وجود الحجة الملزمة
 ان اراد بالمطلوب ما یعم الجواز ایضا فالجیم لعدم افادۃ المطلب
 غیر مستقیم البتہ ضرورۃ ان جواز الفطر بخبر عدل بتمیز
 جوازہ بالخبر التامخانی کما لا یخفی وان اراد بہ الوجوب فقط
 فذلک لیس بمطلوب وظہر ذلک بالنظر فیما اشارنا الیہ
 فی الرسالة ابراد لفظ اللزوم و امثالہ فی الصوم والحل و
 نظائرہ عند ذکر الفطر فتمت فالتعلیل قولہم غلبۃ الظن
 حجة موجبة للعمل وهو الذی علیہ المدار فی الصوم والفطر
 معاً یتمیز ان یکون المطلوب الوجوب فقط فیمہا لا ما یعم
 الجواز قلنا غلبۃ الظن حجة موجبة ای امکان مقتضاہ

مؤمنين
رحمة الله
عليهم

الوجوب صرح به شراح مسلم الثبوت وسيا في غفران
 اي ويجوز ان تكون بخوذة او خمرية مثلاً ايها اذا كان مقتضياً
 الجواز او اطعمة ولا يبعد ان يقال ان معناه انها موجبة
 للعمل الجائز او الواجب او غير ذلك اي سبب الجواز او
 وجوبه او غيرهما فالتقيد فعلى هذا انما ينبغي ان يكون
 غلبة الظن موجبة للعمل في الصوم و بخوذة في الفطر وما
 الفارق قلنا والله تعالى اعلم بذلك لعله ان الصوم
 ازيد كونه ضروريا بالنسبة الى الفطر فذلك اوجبه و
 اهازت الفطر وتعل عند غري احسن من هذا و الحق
 اننا نحن معاشرة العامة لا نقبل من الحكم في شيء انه لكنا
 في مسألة وليس لك فيه في مسألة اخرى لا يجب علينا
 اوراك انه ما الفارق ان سكتوا عنه حتى يهيج الاستفسار
 والله تعالى اعلم بالصواب و ثانيا ان مقصود الفاسل
 لا شك انه عدم جواز الفطر بالجزة التفرقة في ذلك عند
 تصریح العلامة الشامي بخوذة بخبر عدل اعجب منه فان
 العامي لا يسه خلاف امثال الشامي سيما حيث يروى
 عن الاعلام وحكي عن الثقات ان غلبة الظن ايضا حجة
 في الفطر وانه لا يشترط فيه العدد فلي ان عدم وجود الجوز
 المبرمة تسليم عدم وجوب الفطر لا عدم جوازها هو
 مقصوده قال القليل ان مقصوده ليس عدم جواز الفطر به
 بل المقصود الجواز وعدم تسليم الوجوب عملاً بما صرح
 به الشامي قلنا ولا علينا في ان نكمل عما يوههم الوجوب
 عنده في الرسالة حفظاً لرعايتهم فتحمده سبحانه على

من اجلكم او سر لا بد لنا من اتيان ما رجوه و ما نرجوه فاذارونا

ارتفع الخلاف من البين والافال امر سهل جزافان
 الجواز يطلق في الشرع على الوجوب ايضا يظهر ذلك مما
 قال العلامة الشامي رحمه الله تحت قوله الاسراف في الماء
 الجاري جائز لفظه وقد يقال اطلق الجائز واراويه ما يعم
 المكروه ففي الحلية عن اصول ابن الحاجب انه قد يطلق
 واراويه لا يمتنع شرعا و هو سهل المباح والمكروه
 والمندوب والواجب انتهى فعلى هذا يجوز الفطر بخبر
 عدل اى لا يمتنع فثبت المطلوب قطعا وثالثا ان كون
 المقصود من ايراد مسئلة جواز الفطر بخبر عدل في باب
 ما يوجب القضاء والكفارة هو الاستحار الى انه لو افطر
 بخبر عدل وتبين خلافه فعليه القضاء فقط لا الكفارة
 لا يتناهى ما نحن بصدده فانه لا مشاحة في ان يكون المقصود
 في هذا الباب الاستحار المذكور لان ذكر مسئلة واحدة
 في ابواب شتى لا عراض مختلفة قد ذاع وشاع كذكر
 العلامة هذه المسئلة بينها ناقلا عن الزاهدى وفي
 اوقات الصلوة ايضا ناقلا عن القهستاني لكنه لا شك
 في ان مفهوم رواية ذكرت في باب حجة قطعاد المكان ذلك
 المفهوم من سائل باب آخر على ما ثبت في محله ولان
 لزوم القضاء عند شين الحال لا يكفي في عدم جواز
 الفطر بالمثبت انه لو افطر انما وليس فليس ولا مشاققة
 بين لزوم القضاء وبين جواز الفطر حتى يلزم من وجود
 احدهما انتفاء الآخر للزوم منه بخبر عدلين ايضا ان تبين
 الخلاف ولا شك في جواز الفطر به بل قال في رد المحتار

تحت قوله ولو كانوا ببلدة لاحكم فيها صاموا بقول ثقتة واقطروا
واباخبار غديرين باحاصل ان الظاهر ان المراد في الافطار به
الوجوب ايضا انتهى وقد مرنا في الرسالة فعلى هذا الاستافاة
بين لزوم القضاء ووجوب الفطر ايضا قال قال مدفع
وعينه كما ذكره في اس مقام پر اسی طریق پر سے یعنی فطر
کے لئے حجۃ بلزمہ نہیں ہیں اقول انہ منہج مثل
ماحررنا آنفا فلا یغیدہ حذر امن التکرار فواجب ان ما
قال العلامة الشامی رحمہا واصلہ ان المدفع فی زیاتنا
یغید غلبۃ الظن والکان ضار بہ فانقاذہ من الافطار بہ
والا لزم تالیثم الناس وایجاب قضاء الشہر تمامہ علیہم
فان غلبہم یفطر بحر وسماع المدفع من غیر تحجر ولا غلبۃ
ظن صریح فی جواز الفطر بعد دفع من غیر تحجر او غیر ذلک
وان ذکر فی مقام لایرضی بہ الفاضل قال ہاں صوم
کے لئے بیشک حجۃ بلزمہ ہیں چنانچہ شامی نے ولینرم
اہل القری آہ کے ساتھ تصریح کی ہے اقول ان
الفاضل جزم نہیں کہون المدفع و نحو ذلک کر وہ القضاء
ویل حجۃ موجبۃ فی الصوم علی ما صرح بہ العلامة الشامی ۴
ولم ان لم یصل بما صرح بہ فی الفطر من جوازہ فکان
تصدیقاً منہ لسانی الرسالۃ اسی لبعض ما تتضمنہ من
حکم وجوب الصوم بہ وتقرظا لہما والحمد للہ علی ذلک
وابا وجوب الفطر او جوازہ بہ منہ فی الكلام منہ
قال شامی کا قول ذیل غلبۃ الظن حجۃ موجبۃ العمل او تنہ
مضمون بالا کا مفید ہے یعنی غلبہ ظن کا صوم کے لئے

جوافرا عمل من سے ہے موجب تحریر کیا بخلاف فطر کے
 کہ وہ ترک امتساک و ترک عمل سے اعمول اور لا انا لا اظلم
 فی ان لفظ العمل غیر لفظ ترک لغتہ بل بانیات البحث عنہ
 بنہا ہو انہ کیف سجدہ الشریع فاعلم ان ترک من حیث
 ہو ہوا شک فی انہ للبحث عنہ الشریع غیر انہ غیر مکلف بہ لانه
 لیس بفعل والتکلیف انما یکون بالفعل وهو الذی تتناولہ
 القدرۃ ذکرہ السبب الجہوی فی شرحہ علی الاشیاء و
 النظائر فی النیۃ وغیرہ من اہل الاصول و قال ایضا
 ان ترک بمعنی عدم الفعل لا یتصح طلبہ ایا لانه غیر مقدور
 و اما لانه لو کان مطلوباً لترتب علیہ الثواب فیکون کل مکلف
 مثلاً باعتبار عدم فعل النہیات الی لا تخصی و لا قایل بالمطلوب
 الفعل کما کان او غیرہ انتہی و اما من حیث انہ کف النفس
 فانه عمل جزئاً و لیس غیرہ و لہذا قال اہل الاصول ان المراد بالاعمال
 فی حدیث انما الاعمال بالنیات ما یشتمل عمل القلب فیندخل
 فیہ کف النفس فی الہی فان الکف فعل النفس و الفعل کما
 یسبب الی الجوارح یسبب الی النفس ذکرہ السید
 الجہوی و قال الضیاء فانقلیل لانہ ان الکف فعل بل ینہو
 ترکہ و ترکہ غیرہ فالجواب انہ فعل للنفس بدلیل قوله تعالی
 ان قومی اتخذوا ہذا القرآن مہجوراً و قوله تعالی
 تعالی علیہ وآلہ واصحابہ وسلم فی حدیث ابی حذیفۃ السنوکی
 ای الاعمال فیفسر کتوا فقال حفظ اللسان انتہی
 و ان سبب الزیادۃ علی ذلک فتمسک بما صرح بہ
 شارح تہذیب الکلام حیث قال عند ذکر ان العمل جزئ

من الايمان ام لا ما لفظه ثم فسره بعضهم العمل بالمفروضات
من اداء الواجب وترك المحرم وضييق بعضهم فادخل استحبات
الصا كما داء السبب وترك المبكر ويات انتهى فانه صريح فيما
ذكرنا فاذا عرفت ذلك ثبت ان القول بان قبح
العمل في قولهم فليكن الظن حجة موحدة للعمل لا حجة عن الترك
كما ذهب اليه الفاضل غير صحيح قطعاً اذا عمل بعمل الترك
بالاعتبار الثاني وهو ما به يبحث عنه في الشرع وانما
يلزم على راي الفاضل ان ترك الزنا فقد لا يكون مثاباً
به لوجود لفظ العمل في الحديث لكنه خلاف قوله تعالى
وانما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى
فان الجنة هي المهادمي كما صرحوا به وانما يلزم ان يكون
تارك المحرم او المندوبه مؤمناً عند من قال ان العمل جزء
من الايمان وليس كذلك وانما يلزم ان لا يكون احد
من حيث انه ترك المنهيات مصداقاً لحديث
ان العبد يعمل عمل اهل النار وان من اهل الجنة
ويعمل عمل اهل الجنة وان من اهل النار انما الاعمال
بالجو انهم رواد النجاري وسلم لكنه خلاف ما ذكرناه وان
يلزم ان قولهم لا يعتد على الخط ولا يعمل به معناه اي بالنسبة
الى الامور الجوادية لا العدمية وليس كذلك وانما يلزم ان
فتوى المفتي بانه لا يجوز ولا يعمل واما ذلك مستثنى
بقتضي لفظ العمل عن قولهم يجب العمل بفتوى المفتي وخارج
عنه وهو باطل وعلى هذا فالحجوزات كثيرة ولو لا مخالفة

الاطناب لاوردنا بالاستيعاب وثانيا ان دعوى ان
غلبة الظن ليست بحجة موجبة في التروك واماني الاعمال فنعم
ودعوى من غير حجة مالم يظهر وجه الفرق بينها او مالم تتأيده
الرواية ولا علة كجوراي احد واجتهاده وثالثا
انه بناء على ما في كتب الفقه ولو خذوا من ذلك
قال في الدر المختار والمعتبر في مقدار الرائد الكبراي المتبلي
به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص ايم وضوكل النجاسة
الى الجانب الاخر جاز والالا انتهى وقال ايضا ايم في قوب
غسلها ما بان ان غلب على ظنه انه لو اخرجه ازها وجب
والالا فالامر بالمعروف على هذا انتهى وقال في الاشياء
والتطائرت تحت قاعدة من شك بل فعل شيئا اثم فالاصل انه
لم يفعل باللفظ عن الملتقط انه لو لم يفته من الصلوة شئ
واجب ان يقضى صلوة عمره منذ ادرك لا يستحب ذلك
الا اذا كان الكبر ظنه فادب سلب الطهارة او ترك
شرط فمخ يقضى ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لو رد
النهى عنه انتهى وقال ايضا ولو تذكر مصلي العصر انه ترك
سجدة ولم يدرك ركعة من الظهر او العصر الذي هو فيها
خشي انتهى فهذه الروايات وغير ذلك مما اعمضنا عنها هذا
من الاطناب الممل صريحة في اعتبار غلبة الظن في التروك
افضل من الجاهل انه تلزم على هذا المخذورات التي لا تحصى منها
عدم اعتبار كسر المقلد الذي يتبع غيره كحسن الظن به من
غير استدلال وعدم الاخذ به فان الكفر هو عدم الايمان
وقد اختاره المقلد بغلبة ظنه فلو لم تكن معتبرة في التروك

لكان كمن لم يكفر فلا يؤخذ به فلا وجه لتكثير من قالوا
 ووجهنا أبا ناذر لك يفعلون ومنها ما لم نرض
 بذكرها الآن أو غار الوقت الحاجة والدستجان
 وخامسها أنه خلاف ما قررناه في الأصول أن الشارع
 لما اعتبر غلبة الظن في الأحكام صار كما ينبغي قال كل غلب
 ظن المجتهد بالحكم ثبت الحكم مقطوعاً بما في التلويح و
 أن غالب الظن عندهم ملحق بالتقنين وهو الذي يتنبى عليه
 الأحكام كما في الاستباه والنظائر وقد سبق ذكره فإنه
 يظهر منه أن كون غلبة الظن حجة موجهة لا يختص بها هو
 من قبيل الأفعال بل يحكم الأحكام كلها أفعالا أو تروكها كما لا
 يخفى وبهذا ما مر عن الدر المختار من تعبر غلبة الظن بالعلم
 الشرعي فإن العلم الشرعي ليس علم الأفعال فقط فقلت
 ما في التلويح نص في أن غلبة ظن المجتهد حجة دون غيره
 المجتهد إذ يستند قول مجتده لا ظنه على ما قرر في الأصول
 والكلام فيه قلنا في شرح سلم الثبوت صفحة ١٩ لمولانا مولوي
 عبد الحق المرحوم أن العمل بغالب الظن واجب إجماعاً
 قطعياً غاية الأمر أنه لا يحصل العلم اليقيني في القياس إلا
 بالمجتهد وفي غير القياس يحصل لعامة المسلمين القينايح
 عليهم العمل بمقتضاه كما في مسألة التحريم مثلاً إلا أن علمهم
 لا يسمى اقتضاه الاصطلاح بخلاف علم المجتهد وبما حصل العلم
 بمقتضى الظن واجب الكان بمقتضاه الوجوب والعلم به قطعي
 انتهى فالتخصيص بالمجتهد كما في التلويح لعله على سبيل التمثيل
 ونهانا وعده ناذر وأحمد سعد على ذلك وسادساً

ان تخصيص العمل بالفعل وكون الترك غفلة عن ما بهيته الظن
فما علم انه في الاشباه والنظائر ان الشك تساوي الطرفين
والظن الطرف الرابع وغالب الظن هو الطرف الرابع اذا
اخذ به القلب وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك
لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا
او ترجح احدهما انتهى وهو صريح في ان الطرف الرابع وجودا
كان او عدمه فعلا كان او تركا انما هو الظن فكما ان جانب
الوجود اذا ترجح واخذ به القلب يجب العمل به لرجحانه فكذلك
جانب العدم من غير فرق فارادة ناعدا الترك من العمل لا الشك
في انه فصر في ما بهيته الظن ومقتضاها من غير قاصر فامل وسالعا
بعد تسليم كون غلبة الظن حجة للعمل لا للترك على سبيل البتة ان
يجعل القائل الصوم من الاعمال والافطار من التروك ببيت مرجح
والامر بالعكس اى الصوم عبارة عن ترك المفطرات الثلاث
والافطار من عين الاكل والشرب والجماع قال الاستاذ
فخر الدين حواشي على البيضاوى ناقلا عن الكبير ان الصوم
هو الامساك عن الشيء وتركه انتهى وفي احياء العلوم للفتاوى
ان الصوم كف وترك انتهى ولكن شكك لا زيد لك بما
في الاشباه والنظائر ما لفظه وعلى هذا لو امكن الزكوة لو لم ي
فيما كان للتجارة اسكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف
عكسه وهو ما اذا لم يكن فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون
للتجارة حتى يعمل لان التجارة عمل فلا تنتم بحجرو الدنيا والخدمة
ترك التجارة فتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والعاقبة
والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مساهما ولا سائمة

بحججه والنية ويكون مقيداً ومصادراً وكافراً بالبحر والنية لا يترك العمل
 كما ذكره الزيلعي انتهى فانه يصح في ان الاقطار عمل كالتجارة كما ان
 الصوم ترك كالحذرة وبالله التوفيق ان ما ارشده اليه الفاضل من ان
 غلبة الظن بحجة موجبة للعمل لا يترك ان يستقاه تسليم للنزوم الاقطار
 بالبحر التفرغ في حجة التسليم فانه قد ثبت ان الاقطار من الاعمال
 بغير مزيد على ذلك غايته ما في الباب ان الفاضل غلط في جعل
 الفطر من التروك والصوم من الاعمال على العكس ولا غرو
 فان الانسان يساوق السببه او سبق اللسان فلما جزم الفاضل
 من قبل يكون المدفع ونحو ذلك حجة موجبة في الصوم كما مر
 ولزم الان كونه حجة موجبة في الفطر ايضا على ان الفطر من
 الاعمال كان تصديقه على كل ما في الرسالة والحمد لله على
 ذلك حمداً جزئياً بهذا آخر ما اردنا من ذكر ما سمح لنا
 الفاضل وام فضله وبعد ذلك من بالتفصيل
 على المحققين بنقل مکتوب لطيف وحسن قد نظرت
 به الان فهو الذي كان كتب الي بیده الشريف من هو
 المستثنى عن التوصيف والتعريف البحر الى البحر العلامة
 الفضل العرفي الا فضل الاجل مولانا خدنا بحسن الطرح
 التوفيق رحمة الله تعالى عليه واحسن اليه عند وقوعه حاوثة
 مثل ما وقعت العام فانه لهذا التاليف نعم التصديق والتصويب
 ولمن خالفه حذر التزويق والتكذيب كما انه تقرظاً فناناً عن
 جميع انباء الزمان بالطف الكلام وامن البيان كيف لا وانه
 كان رحمه الله في اصابة رأييه ومثانه قوله فضله ووسعه علمه
 وقرط حزمه فريد عمره ووحيد دهره والمكتوب هو هذا

بخدمت فیض درجت مولوی صاحب دالامناصب عالمی راتب
 جامع العقول و المنقول عادی الفروع و الاصول قدوة
 العلماء و زبدة الفضلاء کرامت نقش سعادت بخش مولوی صاحب
 مولوی احمد بخش جی (الحامی السکین مؤلف الرسالة) دام
 فوق بام - آمین بعد سلام مسنون الاسلام و شوق ملاقات
 مسابحت ارتسام مشهود خاطر عاطر آنکه بفضلہ تعالیٰ وقت
 سرگذشت و اعی مستوجب فائدہ یہ بیان است صحت و قیام
 آن شفق شفیق و رفیق خلاصہ مذکار و روز مرجمت
 نامہ عطر شامہ شمس تبریز فقیر فقیر تقصیر بیاعت عدم
 وصول باز جواب کہ بتین اولین رسید کیفیت مندرجہ
 مفہوم گردید دوستدار و عاتقہ کہ پیش ازین بخدمت
 بابرکت روانہ نموده شد مضمونش این بود کہ عدلین نماز میں و
 روزہ دار نزد فقیر آید شہادت روضۃ ہلال شوال شب بخشنہ
 علی وجہہ ادا نمودند کہ فقیر را بر صدق ایشان اطمینان غام
 و تسلی تمام حاصل شد اگرچہ در اطراف بسیاری از قرویان
 دیدہ بودند اما حکم آنکہ و تقبل شہادۃ عدلین فی ہلال
 شوال اذ اکان فی السماء علۃ و علۃ عام است کہ سیحاب باشد
 یا دخان یا غبار و علۃ غبار بلا شک موجود بود و خیال آنکہ این فقیر
 بختم خود مشاہدہ نموده بود شہادت عدلین کافی شد انتظار
 دیگر می نہ نموده شد و بکثرت روز شبہ منکرین نوشتہ می شود
 کہ در کتب فقہ چنانکہ شامی و غیرہ مقرر است کہ اہل قریہ یا
 را کہ گروا کرد مصر باشند و ابا باشد کہ بر آوازہ دروغ یعنی
 نوپا کہ ہر وقت روضۃ ہلال نظر مرسر می دہند افطار کنند

وعيد نمانند و این هم شرط نه کرده اند که سر و بندند با قبح
 مسلم باشد خواه کافر از ایشان پرسیده شود که این آواز قریب
 خط و کتابت است یا اخبار یا اداء شهادت فالجواب هو الجواب
 و غیر در کتب عقائد مبرهن است که امکان کذب قبح نمی کند
 و در علم ضروری عادی مثلاً انا نعلم قطعاً ان جبل احد لم یقلب
 ذهاباً مع امکان انقلابه و انا اذ ارینا اننا ابیض اللحية نعلم
 قطعاً انه کان اول الامر و ثم نبیت لحيته سوداء ثم ابیضت
 لحيته فصار ابیض اللحية مع امکان ان یولد من بطن امه ابیض
 اللحية فامثال هذه الاحتمالات والامکانات فی اخبار التار
 البرقیة لا تقبح والحجب ان من انکر اطلاع التار البرقیة لواجب
 فیها بخبر سیرة تهلل وجهه فرحاً و لو اخبر بخلاف ذلك ظل وجهه
 مسوداً و هو مخطئ و ما ذلك الا لعلله بالخبر عنه و لكن یکابر
 حـ فعلم ان المدار علی حصول العلم و لذا شرط الجماعات
 المتعددة فی اخبار الاقطار لیمتاز عن شر الشایطین یقعرون علی
 الطرق فتلقی الکواء فی افواه العوام لا یدری من این موهبات
 ذلك التار البرقیة من هذا الاحتمال و المد الموافق انتهى و من
 شاء ان یعین هذا المکتوب اصده لیطمئن قلبه فلیفعل
 و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین و
 الصلوة والسلام علی رسول الله و علی آله و صحبه اجمعین

التتمہ

اہل علم و فضل کی خدمت
بابرکت میں گذارش ہے کہ رسالہ ہذا
صلاؤ از مؤلف پتہ ذیل سے بھی مل سکتا ہے
تونسہ مقدسہ ضلع ویرہ غازیخان مولوی
صاحب مولوی علی گوہر صاحب تونسوی
ضرور مطالعہ سے مخطوط ہو کر انصاف
کو ہاتھ سے نہ دیں اور مؤلف
عاصی کو اپنی وعایہ
سے یاد
نہ ماوین
قط